المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

الثلاثاء ـ ٢٠١٨/١٢/٢٥م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

الجريدة الرسمية تنشر قرار حل المجلس التشريعي الفلسطيني ليصبح ساريا	القدس العربي	٣
استفتاء معا: أحداث الضفة عمليات غاضبة فاجأت الجميع	وكالة معا	٤

شؤون عربية:

ترامب يفوض أردوغان لاستكمال مهمة إنهاء «داعش» في سورية	الحياة اللندنية	٤
ترامب يعلن بأن الرياض ستتكفل بإعادة إعمار سوريا بدلا من واشنطن	فرانس برس	٦
"الإيكونومست": حربٌ محتملة أحدها.. أهم مخاطر عدم تشكيل حكومة لبنانية في ٢٠١٩	ساسة بوست	٧
احتجاجات السودان.. "تسونامي" غضب يتجاوز الحكومة والمعارضة؟	الأناضول التركية	٨
سياسي ليبي يكشف تفاصيل رسالة سيف الإسلام القذافي إلى بوتين وموقف روسيا منه	وكالات أنباء	١١

شؤون إسرائيلية:

نتنياهو يلتفّ على القضاء بـ«الانتخابات المبكرة»	الأخبار اللبنانية	١٢
انتخابات مبكرة: الأسباب والتوقيت	عرب ٤٨	١٤
الإدارة الأمريكية تؤجل موعد إعلان "صفقة القرن"	وكالة سما	١٦
إسرائيل: إيران أغلقت مصانعها العسكرية في لبنان	الشرق الأوسط	١٦

شؤون دولية:

جواد ظريف: متى قلنا سنمحو إسرائيل؟ جدوا لي إيرانياً واحداً قال هذا	العربي الجديد	١٨
إيران تعلن رسميا وفاة رئيس مجمع مصلحة تشخيص النظام	عربي ٢١	١٩

المقالات والدراسات

حل المجلس التشريعي... لماذا وإلى أين؟	هاني المصري	٢٠
انتخابات الرئاسة الفلسطينية تصبح حتمية	د. أحمد جميل عزم	٢٤
عقلانية عباس وجموح «حماس»	د. نبيل عمرو	٢٦
خطة جرينبلات لتصفية القضية الفلسطينية	د. فايز رشيد	٢٨
"حماس" من بيروت.. تُعيد الاعتبار لمحور المقاومة	أحمد الحيلة	٣٠
يوسف زيدان وخرافة «المسجد الأقصى في الجعرانة»!	علاء اللامي	٣٢
إسرائيل تواجه «هول الصدمة»	د.محمد السعيد إدريس	٣٦
تداعيات انسحاب القوات الأمريكية من سوريا	د. هايل الدعجة	٣٨
مبدأ التكلفة: حسابات قرار ترامب بالانسحاب من سوريا	د. مروة نظير	٤٠
التحالفات الدولية ومنطق الشراكة الحركية	د. السيد ولد أباه	٤٣

الجريدة الرسمية تنشر قرار حل المجلس التشريعي الفلسطيني ليصبح ساريا

القدس العربي - ٢٠١٨/١٢/٢٥

نشرت الوكالة الفلسطينية الرسمية اليوم الاثنين قرارا صدر عن المحكمة الدستورية أعلى هيئة قضائية فلسطينية بخصوص حل المجلس التشريعي المنتخب منذ عام ٢٠٠٦ والتي تشكل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) غالبية أعضائه.

ويأتي نشر نص قرار المحكمة الدستورية على موقع الوكالة الرسمية بعد نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع) الأمر الذي يعني أنه أصبح ساري المفعول ولا يوجد في القانون الفلسطيني حق الاعتراض أو النقض على القرارات الصادرة عن هذه المحكمة.

وجاء في نص القرار الصادر عن المحكمة الدستورية "إن المجلس التشريعي في حالة تعطل وغياب تام وعدم انعقاد منذ تاريخ ٥-٧-٢٠٠٧، وقد انتهت مدة ولايته بتاريخ ٢٥-١-٢٠١٠".

وأضاف القرار "أثناء مدة تعطله وغيابه، وما زال معطلا وغائبا بشكل كامل حتى الآن، وبناء عليه فإن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني ومصلحة الوطن، تقتضي حل المجلس التشريعي المنتخب بتاريخ ٢٥-١-٢٠٠٦، وبالتالي اعتباره منحلا منذ تاريخ إصدار هذا القرار".

ودعت المحكمة الدستورية في قرارها "رئيس الدولة (محمود عباس) إلى إعلان إجراء الانتخابات التشريعية خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية".

ورفضت حركة حماس، التي تسيطر على قطاع غزة منذ ٢٠٠٧ القرار وقالت أن أحدا لا يملك صلاحية حل المجلس التشريعي.

وأدت سيطرت حماس على قطاع غزة في العام ٢٠٠٧ بعد أيام من القتال من حركة فتح إلى تعطل المجلس التشريعي وإحالة صلاحيته إلى رئيس السلطة الفلسطينية حسب القانون الأساسي.

ودعت حماس إلى عقد جلسة للمجلس في قطاع غزة يوم الأربعاء القادم.

وقالت وكالة الأنباء الرسمية إن عباس التقى في مكتبه برام الله اليوم حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية.

وأضافت أنه "جرى خلال اللقاء بحث تنفيذ وتطبيق القرار الصادر عن المحكمة الدستورية القاضي بحل المجلس التشريعي وإجراء الانتخابات التشريعية والذي نشر بالجريدة الرسمية (جريدة الوقائع)".

وإجراء الانتخابات الفلسطينية عملية معقدة فهي بحاجة إلى موافقة حركة حماس لإجرائها في قطاع غزة وموافقة السلطة الفلسطينية لإجرائها في الضفة الغربية إضافة إلى موافقة إسرائيل على إجرائها في مدينة القدس التي تحتلها منذ العام ١٩٦٧.

وبحل المجلس التشريعي الفلسطيني لن يتولى رئيس المجلس منصب رئيس السلطة الفلسطينية في حال خلو منصب الرئيس الحالي.

وقام عباس في العام ٢٠١٦ بهدوء بتشكيل محكمة دستورية قال محللون وقتها إنها تركز المزيد من السلطات في يديه وربما تسمح له بتهميش حركة حماس في حال نشوب صراع على السلطة.

استفتاء معا: أحداث الضفة عمليات غاضبة فاجأت الجميع

وكالة معا ـ ٢٠١٨/١٢/٢٥

رأى غالبية المشاركين في استفتاء وكالة معا الالكتروني الذي جرى خلال الأسبوع الأخير، أن ما تشهده الضفة الغربية من أحداث، يعتبر عمليات غاضبة فاجأت جميع الاطراف.

وبينما أيّد (٧٢,١%) هذه الرؤية للأحداث، لم يؤيد سوى (١٤,٨%) أن ما يحدث هو إعادة إحتلال إسرائيل للضفة الغربية وإسقاط السلطة الفلسطينية.

في ذات الوقت رأى (١٣,١%) أن ما يحدث، مجرد رسائل ضغط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس لقبول "صفقة القرن".

ترامب يفوض أردوغان لاستكمال مهمة إنهاء «داعش»

الحياة ـ ٢٠١٨/١٢/٢٥

بعد مكالمة هاتفية «بناءة» منح الرئيس الأميركي دونالد ترامب نظيره التركي رجب طيب أردوغان تفويضاً لإتمام مهمة محاربة «داعش» في سورية، واطلاق يده لملء الفراغ الأميركي شمال شرقي سورية، تزامناً مع إعلان وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) عن توقيع أمر سحب القوات من سورية.

وقبيل أيام من موعد فتح الطريقين الدوليين بين حلب وكل من حماة واللاذقية بموجب اتفاق سوتشي حول إدلب، أكدت موسكو أن الوجود التركي في المحافظة تم بالتوافق مع دمشق وطهران، وفي المقابل أشارت إلى صعوبة حل قضية الوجود غير الشرعي للولايات المتحدة في سورية. وفي حين ذكرت صحيفة موالية للنظام أن رئيس مكتب الأمن الوطني علي مملوك بحث في القاهرة مع رئيس جهاز المخابرات المصرية العامة عباس كامل إعادة تفعيل العلاقات بين البلدين ولاحقاً مع البلدان العربية، نفت جامعة الدول العربية وجود أي تغيرات في الموقف من عودة سورية، موضحة أن زيارة الرئيس السوداني حسن البشير الأخيرة لدمشق لم تجر بالتنسيق مع الجامعة.

وقالت الرئاسة التركية إن أردوغان وترامب اتفقا مساء أول من امس، على التنسيق بين البلدين لمنع حدوث أي فراغ في السلطة مع انسحاب الولايات المتحدة من سورية، وأشارت إلى أن أردوغان عبر في اتصال هاتفي مع ترامب عن رضاه بالخطوات التي اتخذتها واشنطن لمحاربة الإرهاب في سورية وعن استعداده لتقديم أي شكل من أشكال الدعم.

وفي تغريدتين على «تويتر» قال ترامب إنه «أنهى محادثة هاتفية بناءة مع أردوغان عن تنظيم داعش وعملنا المشترك في سورية والانسحاب البطيء والمنسق للغاية للقوات الاميركية من المنطقة»، وزاد أن أردوغان أخبره بأنه حاسم في موضوع القضاء على «داعش»، مؤكداً أن «رجلاً يستطيع فعل ذلك».

ونقلت محطة «سي إن إن» تفاصيل المكالمة نقلاً عن مسؤول بارز في البيت الأبيض. وذكر المصدر أن ترامب قال لأردوغان: «حسناً، كل شيء يخصك، لقد انتهينا» في إشارة إلى تولي تركيا محاربة «داعش» بعد سحب واشنطن جنودها. وكشف المصدر أن أردوغان أعطى ترامب «كلمة» بأن تركيا ستنهي تنظيم «داعش».

ومعلوم أن تركيا كانت رفضت في ٢٠١٤ اعطاء أولوية لمحاربة «داعش» في سورية، وضغطت على بعض فصائل الجيش الحر بعدم قبول شروط اميركية لتدريب عشرات آلاف المعارضين مع التركيز أولاً على محاربة الإرهاب، في حين وافق الكرد على الشروط الأميركية وحصلوا على دعم لقوات سورية الديموقراطية (قسد) التي حررت معظم المناطق من سيطرة «داعش» التي لم يتبق تحت سيطرتها سوى خمس بلدات في ريف دير الزور، إضافة إلى مناطق غير مأهولة في البادية في ريفي دير الزور وحمص.

وبعد ايام على إعلان ترامب سحب قواته من سورية أكد ناطق باسم البنتاغون ان «المرسوم حول سورية تم توقيعه»، من دون مزيد من التفاصيل. وكشفت «سي إن إن» أن وزير الدفاع المستقيل جيمس ماتيس وقع على قرار الانسحاب من سورية الذي تضمن معلومات حول كيفية انسحاب الجنود الأميركيين من سورية وجدوله الزمني، على أن يبدأ مطلع العام المقبل ويستمر لعدة أسابيع. وفي تصريحات لوكالة «نوفوستي» للأنباء قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: «سنرى ما سينتج عنه إعلان الرئيس ترامب عن انسحاب الولايات المتحدة من سورية»، وزاد مشككاً في نوايا واشنطن سيكون من الصعب حل قضية الوجود غير الشرعي للولايات المتحدة على الأراضي السورية: «إن واشنطن تضع شروطاً جديدة باستمرار».

وفي المقابل أشاد لافروف بتنفيذ الاتفاقات مع تركيا بخصوص إدلب، مؤكداً أن «وجود العسكريين الأتراك في هذا الجزء من سورية تم بالتوافق مع الحكومة السورية التي رحبت بمذكرة سوتشي، كما تم دعمها من قبل الجانب الضامن الثالث في مفاوضات آستانة، ايران». ميدانياً، استمر حشد القوات على الحدود القريبة من أماكن سيطرت الكرد شمال سورية وشرقها، وعززت تركيا وفصائل «الجيش الوطني» جميع النقاط الفاصلة مع مدينة منبج التي يسيطر عليها مجلس منبج العسكري.

وقال الرائد يوسف حمود الناطق باسم الجيش الوطني (مقرب من تركيا): «أمس تم توجيه بعض أرتال من قوات الجيش الوطني السوري إلى محور منبج وأخذت مراكز أولية من أجل المعركة». وفي المقابل نشرت حسابات موالية للنظام السوري على موقع «فيسبوك» أمس صوراً لرئيس أركان «الحرس الجمهوري»، اللواء زيد صالح وقائد «مجموعات الطوعي» التابعة للفيلق الخامس، فراس خير بيك أثناء تفقدهم للجبهات العسكرية في دير الزور.

وفيما نقلت صحيفة «الوطن» المقربة من النظام عن مصادر مطلعة أن زيارة اللواء مملوك أتت في سياق إعادة توحيد الصف العربي وأن البلدين يهدفان إلى إعادة تفعيل العلاقات السورية المصرية أولاً، والعلاقات العربية

عموماً، بخاصة أن لمصر دوراً كبيراً تلعبه في هذا السياق. ومعلوم أن وكالة «سانا» التابعة للنظام ذكرت مساء الأحد أن مملوك زار مصر السبت الماضي بدعوة من رئيس جهاز المخابرات المصرية العامة اللواء عباس كامل. وتعليقاً على زيارة الرئيس السوداني سورية، نفى حسام زكي مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية، حدوث أي تغيير على موقف الجامعة من عودة سورية إلى المنظمة، مؤكداً إلى أن الزيارة الأخيرة للرئيس السوداني لدمشق لم تجر بالتنسيق مع الجامعة.

ترامب يعلن بأن الرياض ستتكفل بإعادة إعمار سوريا بدلا من واشنطن

فرانس برس . ٢٠١٨/١٢/٢٥

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مساء الإثنين، أن السعودية ستتكفل بالمبلغ المطلوب لإعادة إعمار سوريا بدلا من الولايات المتحدة، معربا عن شكره للمملكة على هذه الخطوة.

وكتب ترامب، في تغريدة نشرها على حسابه بموقع "تويتر": "وافقت المملكة العربية السعودية الآن على إنفاق الأموال اللازمة للمساعدة في إعادة إعمار سوريا بدلا من الولايات المتحدة".

وأضاف: "أترون؟ أليس من الجيد أن تقوم الدول فاحشة الثراء بالمساعدة في إعادة إعمار جيرانها بدلا من دولة عظمى، الولايات المتحدة، التي تبعد ٥ آلاف ميل.. شكرا للسعودية".

ولم يصدر أي تعليق فوري من السلطات السعودية بشأن ما أعلنه ترامب حول إعادة إعمار سوريا.

وفي السياق، تعهد الرئيس الأميركي الاثنين ألا "يستغل" حلفاء واشنطن بلاده مجددا، موجها انتقادات شديدة لوزير الدفاع جيمس ماتيس الذي استقال من منصبه بسبب سحب القوات الأميركية من سوريا.

ونفي ترامب الاتهامات الموجهة له بنبذ حلفاء بلاده واتخاذ قرارات أحادية. لكنه كتب على تويتر أنّ "هذه الدول نفسها تستغل صداقتها مع الولايات المتحدة".

وتابع "نحن ندعم بشكل رئيسي جيوش العديد من الدول الغنية جدا في جميع أنحاء العالم في حين أن هذه البلدان تحقق استفادة كاملة من الولايات المتحدة ودافعي الضرائب لدينا في (مجال) التجارة".

وأضاف أن "الجنرال ماتيس لم ير هذا كمشكلة. أنا أراه (مشكلة). الأمر يتم إصلاحه".

ووسط قلق متنام حيال الانسحاب الأميركي من سوريا بما في ذلك من الحليفين فرنسا وألمانيا، قال ترامب بأحرف كبيرة "أميركا تّحترم مرة أخرى!".

وأكّد ماتيس، وهو جنرال متقاعد ينظر إليه على نطاق واسع بوصفه قوة معتدلة بوجه الرئيس المتسرع، في خطاب استقالته الخميس الماضي، الحاجة لاحترام الحلفاء.

لكن ترامب وبخ مرارا حلفاء مقربين من واشنطن، وشكك في فعالية كلفة حلف الاطلسي، التحالف العسكري المؤلف من دول أميركا الشمالية وأوروبا الذي أسس قبل سبعة عقود في مواجهة موسكو.

وأنتقد ماتيس بشكل علني إعلان ترامب المفاجئ سحب ألفي جندي أميركي من سوريا بحجة إن تنظيم الدولة الإسلامية تم هزيمته.

وأوضح ترامب إنه نسق هذا الأمر مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يتوعد بالهجوم على المقاتلين الأكراد المتحالفين مع الولايات المتحدة والذين استردوا الأراضي التي كان تنظيم الدولة الإسلامية يسيطر عليها.

«الإيكونومست»: حربٌ محتملة أحدها.. أهم مخاطر عدم تشكيل حكومة لبنانية في ٢٠١٩

فريق العمل ـ ساسة بوست ـ ٢٠١٨/١٢/٢٤

تُعَدُّ لبنان دولةً صغيرةً نسبيًا من حيث المساحة وتعداد السكان، لكنَّها تعيش حياةً سياسيةً مُعقَّدةً وصراعاتٍ طائفيةً تعصف بها منذ أمدٍ بعيد. وليست الأزمات السياسية الأخيرة التي ضربت البلاد بجديدةٍ على السياسة اللبنانية، بل يُمكننا القول إنَّها أصبحت أمرًا معتادًا بالنسبة للمواطن اللبناني العادي، وإن تعذَّر فهمه بعض الشيء على المُتابعين الأجانب. وترى مجلة «الإيكونومست» البريطانية في تقريرٍ نشرته عن الوضع اللبناني أنَّ مشاكل هذا البلد ترجع إلى التقدم البطيء في حياته السياسية.

تشير المجلة إلى أنَّ لبنان استغرقت عامين ونصف العام لانتخاب رئيسها الحالي، وتسعة أعوامٍ لإجراء الانتخابات البرلمانية، و١٢ عامًا لتمرير مشروع الميزانية. ويبدو أنَّ تشكيل الحكومة يتبع نفس القاعدة الزمنية. إذ قضت لبنان قرابة العامين ونصف العام في آخر ١٣ عامًا دون حكومة، وامتدت محادثات تشكيل الحكومة الجديدة لأكثر من سبعة أشهر. وفي شهر ديسمبر (كانون الأول) الحالي قال سعد الحريري رئيس الوزراء السُنِّي إنَّه يأمل في الانتهاء من تشكيل الحكومة الجديدة قبل نهاية العام.

وبحسب التقرير، السبب الرئيسي في هذا الجمود هو النظام السياسي الطائفي في لبنان. إذ تُقسَّم مقاعد البرلمان بالتناسب بين الجماعات الدينية الثمانية عشر في البلاد، بناءً على اتفاقية تقاسم السُلطة التي يعود تاريخها إلى حقبة الاستعمار الفرنسي. وتُقسَّم المناصب الحكومية ووظائف القطاع العام بين الطوائف. ويكون الرئيس دائمًا مسيحيًا مارونيًا، ورئيس الوزراء مُسلمٌ سُنِّيٌ، ورئيس البرلمان مُسلمٌ شيعيٌ. وتُمرَّر قرارات الحكومة بأغلبية ثُلثي المجلس، لكنَّ حزب الله، الميليشيا والحزب السياسي الشيعي، ضمن الحصول على ثُلث الحقائب الوزارية مع حلفائه بموجب اتفاقيةٍ أُجرِيت عام ٢٠٠٨، مما يمنحه حق الفيتو. ويتطلَّب التوصُّل إلى توافقٍ بشأنٍ أي قرار مثل تشكيل الحكومة أن تضع الجماعات الطائفية خلافاتها جانبًا. ويستغرق هذا الأمر وقتًا طويلًا داخل مجتمعٍ تقسمه الخطوط الطائفية.

وتنفي «الإيكونومست» أن تكون أسباب الأزمة السياسية الأخيرة مختلفةً كثيرًا. لكن تجمع المُشادة هذه المرة بين الحريري وحزب الله.

مُنِيَ تكتل الحريري، المُؤيِّد للغرب والمدعوم من المملكة العربية السعودية، بهزيمةٍ ساحقةٍ في انتخابات شهر مايو (أيار)، خسر على إثرها ثُلث مقاعده. في حين يُطالب حزب الله المدعوم من إيران الحريري بتسليم إحدى

حقائبه الوزارية إلى برلمانيٍ سُنِّي من معسكر حزب الله، وهي الخطوة التي تُقوض مزاعم الحريري بأنَّه الزعيم الوحيد الذي يُمثِّل السنة اللبنانيين، في حين تُعزِّز من نفوذ حزب الله وحلفائه بحسب المجلة. ويرى البعض الدور الخفي الذي تلعبه الأيادي الغربية. إذ يُرجِّحون أنَّ إيران تستخدم وكيلها في البلاد للرد على أمريكا، التي أعادت فرض العقوبات على إيران مؤخرًا، وذلك بالمماطلة في تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة والحد من قدرة لبنان على التصرُّف باعتبارها حصنًا ضد ما وصفته المجلة بـ«التشدَّد» و«الإرهاب».

وتُؤكِّد «الإيكونومست» أنَّ لبنان ليس بمقدورها أن تتحمل قضاء فترةٍ طويلةٍ بدون حكومة. رغم أنَّها فعلت ذلك في السابق، لكنَّ الثقة في الاقتصاد المُضطرب ضعيفةٌ في الفترة الحالية بالفعل. هذا فضلًا عن المخاوف المتزايدة من اندلاع حربٍ مع إسرائيل، نظرًا لاستمرار الأخيرة في قصف الأهداف التابعة لإيران وحزب الله في سوريا، وإطلاقها مشروعًا لتدمير ما تزعم أنَّه أنفاقٌ تابعة لحزب الله على الحدود اللبنانية. وربما تتسبب هذه المخاوف في إضعاف تدفُّق الحوالات المالية التي تعتمد عليها لبنان في سد عجزها المالي، مما قد يُؤدِّي إلى تخلُّف لبنان عن سداد ديونها في النهاية، إذ تمتلك واحدةً من أكبر نسب الديون مقارنةً بإجمالي الناتج المحلي في العالم. وتعهَّدت مؤسساتٌ مثل البنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية بتقديم مساعداتٍ قيمتها ١١ مليار دولار في صورة قروضٍ ومِنَحٍ مُيسَّرة. لكن بدون حكومة، ستفشل لبنان في تطبيق الإصلاحات اللازمة للحصول على الأموال. وتكمُن الخطورة هنا في أنَّ التشاحن بشأن الحقائب الوزارية ربما يستمر في عام ٢٠١٩، مما سيُؤدي إلى انهيار الاقتصاد قبل تشكيل الحكومة.

احتجاجات السودان.. "تسونامي" غضب يتجاوز الحكومة والمعارضة؟

الأناضول - ٢٠١٨/١٢/٢٥

"تسونامي" من الاحتجاجات سرت عدواه من مدينة سودانية إلى أخرى، في مدّ غضب يقول مراقبون إنه تجاوز جميع الأطراف بالبلاد، بما فيها الحكومة والمعارضة.

١٧ مدينة في ١٣ ولاية من أصل ١٨، اهتزت، منذ الأربعاء الماضي، على وقع احتجاجات اندلعت شرارتها الأولى في مدينة عطبرة بولاية نهر النيل، شمالي البلاد.

ويندد المحتجون بتدهور الأوضاع الاقتصادي، في ظل انعدام الخبز ووقود السيارات وندرة السيولة النقدية، على خلفية تراجع قيمة العملة المحلية (الجنيه) ليبلغ في السوق الموازية (غير الرسمية) إلى ٦٠ جنيهًا مقابل الدولار الواحد.

من الخبز إلى "إسقاط النظام"

من "عطبرة"؛ المدينة العمالية، بدأت شرارة الاحتجاجات، حيث تظاهر، الأربعاء الماضي، الآلاف من طلاب المدارس والجامعات والمواطنين، منددين بانعدام الخبز، وارتفاع سعره، إن وجد، لنحو ٣ جنيهات لقطعة الخبز الواحدة.

وسريعا، اكتسحت عدوى الغضب عدة مدن أخرى، في حراك اجتماعي يعتبر الأضخم في عهد الرئيس عمر البشير الذي يحكم البلاد منذ ٣٠ عاماً.

وفي غضون أيام قليلة، غرقت البلاد في موجات تظاهر عارمة، قابلتها القوات الأمينة بالقوة، وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ في عدد من الولايات، وتعليق الدراسة في المدارس والجامعات.

والجمعة، قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة، ووزير الإعلام، جمعة بشارة أرو، إن "الحكومة السودانية لن تتهاون ولن تتسامح مع أي محاولة تخريب".

وترافقت الاحتجاجات بحرق مقرات إدارية حكومية ومقرات الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني)، وفق إعلام محلي.

ومع اتساع رقعة الاحتجاجات، بات مطلب المحتجين هو "إسقاط النظام"، في تحوّل جذري لطابع حراك يقول خبراء إنه لا يعكس أزمة اقتصادية فحسب، وإنما يشكّل تمظهرا لأزمة سياسية خانقة بالبلاد.

وحتى السبت، أعلنت السلطات السودانية سقوط ٨ قتلى في ولايتي القضارف (شرق) ونهر النيل (شمال)، فيما أعلن نشطاء محليون سقوط قتيل في جزيرة أبا جنوبي العاصمة الخرطوم، وآخر في دنقلا و ٤ في عطبرة.

بينما قال رئيس تحالف "نداء السودان" المعارض، زعيم حزب الأمة، الصادق المهدي، السبت، إن لدى حزبه حصيلة مفصلة بسقوط ٢٢ قتيلا وعشرات المصابين بمختلف المدن.

وبغض النظر عن الحصيلة النهائية، فإن اتساع رقعة الاحتجاجات بشكل متسارع يفجّر تساؤلات عن مستقبل الوضع بالبلاد في ظل الحراك الشعبي الغاضب، وهل فعلا أن وتيرة هذا الحراك الشعبي الغاضب تجاوزت الحكومة والمعارضة؟.

الاحتجاجات "تجاوزت الجميع"

منحى تصاعدي تشهده احتجاجات مع انضمام مدن وقرى جديدة، كل يوم، لقائمة المدن المهتزة على وقع المظاهرات في شتى أنحاء السودان.

ويرى محللون أن تحركات الشارع تجاوزت الحكومة والأحزاب المعارضة، وارتفع سقف مطالبها إلى "إسقاط النظام" بدل التنديد بالغلاء وارتفاع الأسعار.

الكاتب ومرشح الرئاسة السودانية السابق، عبدالله على إبراهيم، اعتبر أن "خطة احتلال المدن وإدراتها تشكّل بوابة الخروج من نفق التغيير العسكري (في إشارة إلى تاريخ السودان الحافل بالانقلابات)".

وأضاف إبراهيم، في مقال نشره عبر صفحته بموقع "فيسبوك"، أن "على الثورة (الاحتجاجات بالبلاد) التفكير في السلطة التي سعت لتغييرها، من أجل أن تكون فيها بوضع اليد، حتى لا تكون مثل الذي هز الشجرة والتقط آخر ثمارها".

أما الصحفي السوداني، ماجد محمد علي، فرأى أن "الجماهير التي تقود الاحتجاجات هي من يحدد الحراك السياسي الحالي بالبلاد، وليس الحكومة والمعارضة".

وقال محمد علي، في حديث للأناضول: "قبل أيام فقط، كان السودان عبارة عن ملف على جميع موائد النقاش في واشنطن (العاصمة الأمريكية) وباريس (فرنسا) وبرلين (ألمانيا)، ولكنه الآن صار بيد الجماهير".

وبالنسبة له، فإن "استمرارية المظاهرات وانتاقلها من منطقة لأخرى ومن مدينة لأخرى يؤشر على قوتها وقدرتها، وقد تجاوزت الجماهير الحكومة والأحزاب المعارضة في تحركاتها، ولم تعد تنتظر من يحدد لها فعلها".

إصرار حكومي

في تفاعلهما مع الاحتجاجات، ردت الرئاسة السودانية والحزب الحاكم، بأنهما لن يتهاونا مع التخريب، وسط وعود بحل الأزمة الاقتصادية قريباً، في ردّ اعتبره خبراء حشر القضية في جانبها الاقتصادي فقط.

كما رأوا أنه طالما لم يتم التطرق للأزمة السياسية، فإن الاحتجاجات ستستمر، خصوصا في ضوء الضبابية.

يضاف إلى ذلك أن السلطات لم تقدم أي طرح جديد، سوى إعلان تمسكها بدعوة اللحاق بالحوار الوطني، الذي دعا له الرئيس عمر البشير، في العام ٢٠١٤، دون أن ينجح في جذب أحزاب المعارضة الكبرى والحركات المتمردة.

ومؤخرا، كرر نائب رئيس القطاع السياسي للحزب الحاكم، محمد مصطفى الضو، الموقف الحكومي المعلن منذ اندلاع المظاهرات الأربعاء، معلناً قرب انفراج الأزمة الاقتصادية.

وقال الضو إن "هناك بشرى ومعالجات في الطريق لحل الأزمات الراهنة، وهناك جهات حاولت استغلال موقف المحتجين السلميين باعتباره بيئة صالحة للتخريب".

"شكوك" إزاء المعارضة

بعين الشك، ينظر السودانيون إلى التحركات السياسية المعلنة من قبل القسم الأول من أحزاب المعارضة بالبلاد، كما هو الحال مع رئيس تحالف نداء السودان، الصادق المهدي، والذي يواجه اتهامات يتهم بالسعي إلى "إبرام تسوية مع النظام".

ويرفض المهدي أي حديث عن صفقة سياسية، يشارك فيها، وتكون طوق نجاة للنظام، معلنا قبل أيام، أن حزبه يريد "نظاما جديدا".

وأعلن المهدي أن حزبه سيقدم مذكرة للرئاسة السودانية، "إما أن تحظى بالموافقة، أو يقود رفضها نحو السير في طريق الانتفاضة الشعبية".

ويدعو المهدي أحزاب المعارضة إلى الاتفاق حول مذكرة تقدم للرئاسة السودانية، تتضمن خطوات الحل بإقامة حكومة انتقالية، "بما يجنب البلاد الوقوع في الشرور والتمزق".

كما يعتبر أن "المظاهرات العفوية تحتاج إلى تخطيط تقوده أحزاب المعارضة".

أما القسم الثاني من أحزاب المعارضة، وعلى رأسها حزبا الشيوعي والبعث، فأعلنت اصطفافها إلى جانب مطلب إسقاط النظام، وتدعم الحراك الشعبي، داعية إلى الإضراب العام والعصيان المدني غدا الأربعاء.

مطالب تضاف إلى أنباء تفيد بإبرام اتفاق سري بين تحالف الإجماع بقيادة الحزب الشيوعي، ونداء السودان الذي يتزعمه المهدي، على دعم المظاهرات".

وما بين شقّي المعارضة، تتعالى أصوات متابعين مشككة في نوايا المواقف المعلنة في هذا الإطار، بين من يرى أن المعارضة تسعى لإبرام صفقات تحت الطاولة لإنقاذ النظام، وبين من ينتقد "ركوبها" لموجة الاحتجاجات الشعبية، لتحقيق مآربها.

سياسي ليبي يكشف تفاصيل رسالة سيف الإسلام القذافي إلى بوتين وموقف روسيا منه

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١٢/٢٥

كشف محمد القيلوشي، أحد أعضاء فريق سيف الإسلام القذافي السياسي، لوكالة "سبوتنيك" الروسية محتوى رسالة القذافي إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقال القليوشي، إن سيف الإسلام لم يتطرق إلى موضوع ترشحه للانتخابات الرئاسية الليبية في المستقبل، مشيرا إلى أن نجل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي تحدث في رسالته عن دعمه لخريطة الطريق المتعلقة بحل الأزمة الليبية، وكذلك حول المصالحة الوطنية وإفساح المجال لجميع القوى السياسية الليبية في المشاركة في عملية التسوية الجارية.

واعتبر القليوشي أن عدم طرح سيف الإسلام مسألة ترشحه لمنصب رئيس ليبيا في الرسالة لاعتقاده أنه من السابق لأوانه ذكر هذا الموضوع في الوقت الحالي، ولم يؤكد أو ينف نية القذافي الابن خوض غمار المعركة الانتخابية المقبلة.

وفي السياق، قال نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، الموفد الخاص للرئيس إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في وقت سابق لوكالة "نوفوستي" الروسية، إن روسيا تدعم جميع المشاركين في العملية السياسية في ليبيا.

وأضاف بوغدانوف، معلقا على أنباء تحدثت عن طلب سيف الإسلام نجل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي للدعم والمساعدة من روسيا، أن سيف الإسلام وأنصاره، يجب أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من هذه العملية في البلاد.

وقال نائب الوزير الروسي: "نحن ندعم الجميع. وننطلق في ذلك من أنه لا يجوز بتاتا عزل أي أحد واستبعاده، من العملية السياسية البناءة. ولذلك، نحن نحافظ على اتصالات مع جميع المجموعات التي توجد في الغرب والشرق والجنوب".

وأشار ميخائيل بوغدانوف، إلى أن مواقف القبائل المختلفة في مناطق معينة من البلاد، تتمتع بأهمية كبيرة في ليبيا.

وقال: "من الناحية التاريخية، المجتمع هناك يتسم بالطابع القبلي، أي أن موقف القبائل المختلفة، له أهمية كبيرة، لذلك أعتقد أن الدكتور سيف الإسلام وأولئك الذين يدعمونه، يمثلون قبائل معينة في مناطق محددة من البلاد،

وكل هذا يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية العامة، بمشاركة الأطراف السياسية الأخرى الموجودة في طبرق وطرابلس ومصراتة".

وفي مطلع ديسمبر الجاري صرح القيلوشي للوكالة الروسية ذاتها، بأنه جلب إلى موسكو رسالة من القذافي، وناقش مع المسؤولين الروس خريطة الطريق المقترحة بشأن التسوية السياسية للأزمة الليبية.

وكان الفرقاء الليبيون قد اتفقوا في وقت سابق على إجراء انتخابات برلمانية في عموم البلاد في الـ ١٠ من ديسمبر الجاري، لكن الانتخابات لم تجر في الوقت الذي اتفق عليه، وفي الـ ٨ من نوفمبر أعلن مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة خلال جلسة لمجلس الأمن حول الأوضاع في ليبيا، أنه ينبغي إجراء انتخابات برلمانية في البلاد في ربيع ٢٠١٩.

وفي مطلع ديسمبر الجاري صرح القيلوشي للوكالة الروسية ذاتها، بأنه جلب إلى موسكو رسالة من القذافي، وناقش مع المسؤولين الروس خريطة الطريق المقترحة بشأن التسوية السياسية للأزمة الليبية.

وكان الفرقاء الليبيون قد اتفقوا في وقت سابق على إجراء انتخابات برلمانية في عموم البلاد في الـ ١٠ من ديسمبر الجاري، لكن الانتخابات لم تجر في الوقت الذي اتفق عليه، وفي الـ ٨ من نوفمبر أعلن مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة خلال جلسة لمجلس الأمن حول الأوضاع في ليبيا، أنه ينبغي إجراء انتخابات برلمانية في البلاد في ربيع ٢٠١٩.

نتنياهو يلتفّ على القضاء بـ«الانتخابات المبكرة»

الأخبار . ٢٠١٨/١٢/٢٥

لم يكن مفاجئاً إعلان إجراء انتخابات مبكرة في إسرائيل، فمنذ استقالة رئيس «إسرائيل بيتنا» من الحكومة، أفيغدور ليبرمان، وتقلص قاعدتها البرلمانية إلى ٦١ عضو كنيست، بات باستطاعة أي كتلة بل أي عضو أن يغيّر موازين القوى البرلمانية بما يؤدي إلى ترجيح كفة المعارضة التي تسعى إلى إطاحة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. ما يعزز هذا التوجه أن إسرائيل دخلت في الأحوال كافة سنة الانتخابات انطلاقاً من أن الموعد الرسمي هو تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، إضافة إلى اقتراب حسم وضع نتنياهو القضائي بعدما أوصت الشرطة بتقديم لائحة الاتهام بحقه، وهو ما تراهن عليه المعارضة في أن يؤدي إلى تغيير شعبي وسياسي وحزبي.

ومع أن عنوان السجال تمحور حول تجنيد الحريديم، فإن خلفية نتنياهو في موقفه تهدف بالدرجة الأولى إلى محاولة الالتفاف على تقديم لائحة اتهام بحقه على خلفية قضايا الفساد، عبر الاحتكام إلى الجمهور، والتحصن بالمرحلة الانتخابية لمواجهة المستشار القضائي الذي قد تفرض عليه تأجيل إصدار قرار نهائي حول لوائح الاتهام إلى ما بعد الانتخابات. على أي حال، أعلن رؤساء الائتلاف الحكومي الاتفاق على حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة في التاسع من نيسان/ أبريل المقبل، في وقت أعلن فيه رئيس حزب «يوجد مستقبل»، يائير لابيد، معارضته تأييد قانون تجنيد الحريديم، والموقف نفسه اتخذه ليبرمان، الأمر الذي يهدد

بفقدان غالبية في الكنيست للتصديق على القانون. استناداً إلى هذا التفاهم، سيُقدم غداً (الأربعاء) مشروع قانون لحل الكنيست، كما أصدر المجتمعون بياناً أوضحوا فيه أن إجراء الانتخابات المبكرة جاء على خلفية «قانون تجنيد الحريديم، وانطلاقاً من المسؤولية إزاء الميزانية»، على أن تستمر الشراكة بين أحزاب الحكومة إلى حين إجراء الانتخابات.

أيضاً يأتي هذا القرار (إجراء انتخابات مبكرة) بعد خلاف حادّ بين الكتل الحريدية حول الموقف من قانون التجنيد: بين من يؤيده انطلاقاً من كونه «الأقل سوءاً»، وآخرين عارضوه مهددين بأنه في حال التصديق عليه بصيغته الحالية، سينسحبون من الحكومة بما يؤدي إلى إجراء انتخابات مبكرة، ثم يطالبون بسن قانون يعفيهم بالكامل من التجنيد. وينصّ القانون الجديد على تجنيد ثلاثة آلاف من طلاب المدرسة الدينية في الجيش في المرحلة الأولى، على أن يتطوع ٦٠٠ آخرون للعمل في الخدمة الوطنية، مع مرحلة تعديل مدتها سنتان لا تُفرض خلالهما أي عقوبات إذا لم تستوفِ المدارس الدينية عتبات التجنيد. يُذكر أن «المحكمة العليا الإسرائيلية» منحت الحكومة مهلة إضافية لشهر ونصف شهر، حتى الـ ١٥ من كانون الثاني/ يناير المقبل، من أجل التصديق النهائي على القانون، وهو ما حشر الأطراف كافة، بمن فيهم نتنياهو والحريديم، انطلاقاً من أن قرارات «العليا» ملزمة للحكومة.

مع ذلك، قدّم نتنياهو في مؤتمر صحافي لكتلة «الليكود» قائمة بما وصفه إنجازات له ولحكومته، قائلاً إنه خلال ولاية الحكومة تحوّلت إسرائيل إلى «قوة دولية صاعدة تنافس العديد من الدول العالمية، وباتت تصنف في المرتبة الثامنة عالمياً عسكرياً، إلى جانب تعزيز التحالف مع أميركا». ولعل «الأهم» إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الاعتراف بالقدس «عاصمة لإسرائيل». وأضاف نتنياهو: «سنواصل محاربة التموضع الإيراني في سوريا، وكذلك تدمير الأنفاق التي حفرها حزب الله على الحدود الشمالية، علماً بأن الجيش على أهبة الاستعداد لأي سيناريو». ثم توجه إلى الجمهور مطالباً بمنح الحكومة تفويضاً آخر لمواصلة سياساتها، مع تأكيده أن «إسرائيل دولة يهودية»، لافتاً إلى أنه سيواصل سياسته الاقتصادية.

رغم ما سبق، يُتوقع أن يترك قرار إجراء انتخابات مبكرة أثره في توقيت إعلان المستشار القضائي، أفيحاي مندلبليت، موقفه من التهم الموجهة إلى نتنياهو، بذريعة أنه سيكون له أثره في توجيه تصويت الناخب. لكن مصادر قضائية رجحت أن يواصل مندلبليت جلسات الاستماع كالمعتاد، مستبعدة أن ينشر توصياته خلال الانتخابات.

في المقابل، رحبت المعارضة الإسرائيلية بقرار التوجه إلى انتخابات مبكرة انطلاقاً من أن ذلك سيسقط «أسوأ حكومة». إذ رأى رئيس «المعسكر الصهيوني»، آفي غباي، أن الانتخابات المبكرة المقبلة هي بينه وبين نتنياهو، لافتاً إلى أن هذه الانتخابات «مهمة جداً» لمستقبل الدولة. كذلك، رأت رئيسة المعارضة، تسيبي ليفني، أن المعارضة ستفوز بالانتخابات، وأن هذه الحكومة «ستسقط أخيراً». وحذرت ليفني من أن نتنياهو «سيحاول تدمير ما تبقى من الديموقراطية في إسرائيل»، لكن معسكرها سيمنعه من محاولة ذلك. أيضاً، رحب ليبرمان

بقرار الانتخابات، مضيفاً إنه سبق أن قال إن هذه الحكومة لا تفعل دورها، وإن من المهم أن تكون هناك «حكومة جديدة ومستقرة».

انتخابات مبكرة: الأسباب والتوقيت

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/٢٤

يبدو أن العلاقة بين تقديم موعد الانتخابات للكنيست وبين نقل ملفات التحقيقات ضد رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى المستشار القضائي للحكومة، ليست السبب الوحيد الذي دفع إلى الإعلان عن انتخابات مبكرة.

ويتضح من التحليلات الإسرائيلية أن هناك جملة من الأسباب تنضاف إلى ذلك، فعدا عن تحييد التحقيقات ضده، فهو يسعى إلى خوض معركة انتخابية في أفضل الظروف بالنسبة له، وخاصة تلك ذات الصلة بإضعاف معسكر خصومه سواء من "اليمين" أو ما يسمى "اليسار"، وتأجيل نشر صفقة القرن، وتجنب خوض انتخابات على خلفية أزمة اقتصادية، ومواصلة تعميق نفوذ اليمين في الإعلام والسلطة ومؤسساتها.

كما ينضاف إلى ذلك، حقيقة أن كافة الاستطلاعات كانت تجعل نتنياهو في المكان الأول بوصفه "الأنسب لرئاسة الحكومة الإسرائيلية"، وبفارق كبير بينه وبين منافسيه المحتملين، وبالتالي فإن الفوز في الانتخابات ليست بالأمر المقلق بالنسبة، وإنما شكل هذا الفوز.

وفي هذا الإطار عدّد رئيس تحرير صحيفة "هآرتس"، ألوف بن ستة أسباب دفعت نتنياهو إلى تقديم موعد الانتخابات بدلا من مواصلة العمل بضعة شهور أخرى بائتلافه الحالي.

استفتاء على قيادة نتنياهو

ويشير إلى أن السبب الأول هو أن الانتخابات بالنسبة لنتنياهو هي استفتاء على قيادته وشعبيته، حيث يشير إلى أن نتنياهو منذ أن عاد إلى السلطة قبل نحو ١٠ سنوات تمتع بشعبية خاصة في وسط الجمهور الإسرائيلي، دون أن يكون هناك أي بديل له.

وفي كل الاستطلاعات كان نتنياهو هو "الأنسب لرئاسة الحكومة"، وبالتالي فهو يريد أن تكون قيادته محور هذه الحملة الانتخابية أيضا، وليس العقائد أو الأفكار أو السياسة؛

انتخابات خاطفة

أما السبب الثاني، فهو أن الانتخابات "السريعة" تمنع أو تصعّب، في أقل تقدير، على أحزاب المعارضة أن تتوحد حول برنامج سياسي ومرشح متفق عليه مقابل نتنياهو والليكود. وسيضطر بيني غانتس إلى اتخاذ قراره بسرعة بشأن ما إذا كان ينوي خوض الانتخابات في قائمة مستقلة أو في محاولة إحياء "الهيكل المتفكك" لـ"المعسكر الصهيوني".

ويضيف أن نتنياهو معني بأن يكون في المعسكر المقابل أكبر عدد من الأحزاب الصغيرة التي ستتنافس على ما سيقدمه لها، وليس أحزابا تضع أمامه تحديات جدية؛

الملفات ضد نتنياهو

والسبب الثالث بحسب بن، فهو أن تقصير مدة الحملة الانتخابية يبعد أيضا قرار المستشار القضائي للحكومة بشأن أكوام الملفات ضد نتنياهو التي وضعت على طاولته. ومن الصعب الاعتقاد أن مندلبليت، البطيء، سوف يسارع إلى التدخل في المعركة الانتخابية، والتعبير عن موقفه بشأن مدى استقامة رئيس الحكومة الذي ينافس على ولاية خامسة، ونشر بيان يشير إلى نيته تقديم لائحة اتهام ضده.

ويتابع أن مندلبليت، ولكي يتجنب اتهامات "اليمين" أو "اليسار"، يستطيع التهرب من المعضلة، وتصبح الشبهات ضد نتنياهو هامشية في المعركة الانتخابية، علما أنها لم تؤثر حتى اليوم على مكانته في وسط مؤيديه؛

تأجيل "صفقة القرن"

أما السبب الرابع، فهو أن نتنياهو غير متحمس لنشر ما يطلق عليها "صفقة القرن"، وذلك خشية أن تؤثر مضامينها، حتى لو كانت قريبة من مواقف اليمين الإسرائيلي أكثر من أي خطة أميركية أخرى، على شركائه السياسيين من المستوطنين ويؤدي إلى شرخ في داخل الليكود.

ويشير إلى أن تقديم موعد الانتخابات سوف يسهل عليه أن يقول للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي سيجتمع به في نهاية آذار/مارس، أن يدعه وشأنه حتى تشكيل الحكومة القادمة؛

استباق تراجع الاقتصاد

وضمن السبب الخامس، يشير بن إلى أن نتنياهو تباهى بمعطيات النمو الاقتصادي ونسب البطالة المنخفضة ورفع الحد الأدنى للأجور، ولكن الأوضاع الاقتصادية تتبدل، فالبورصات تهوي في العالم، والأسعار في إسرائيل ترتفع، ومن المفضل أن يتوجه إلى الانتخابات قبل أن يشعر أحد بشدة الأزمة، كي لا يهرب مصوتو الليكود إلى خصومه؛

هيمنة اليمين

أما السبب السادس والأخير، فهو استكمال تعزيز قوة اليمين وتنفيذ برامجه في كافة المجالات، حيث تعهد، في حال فوزه، بأن يشكل حكومة مع ذات "النواة" من شركائه في الائتلاف، وذلك لمواصلة قيادة الدولة في الاتجاه نفسه.

ويشير في هذا السياق إلى أنه في السنوات الأربع الأخيرة قاد نتنياهو "انقلابا" نحو اليمين، وتركز في "الضم الزاحف" لأراضي الضفة الغربية، واستبدال النخب في إسرائيل، حيث تبدلت المحكمة العليا، وقمعت الأكاديميا ومؤسسات الثقافة، وأعلن عن "اليسار" والعرب كـ"خائنين وداعمين للإرهاب"، كما تحول الإعلام أكثر إلى اليميني والديني. ولكن دوره لم يستكمل بعد، فالبناء الاستيطاني يسير "ببطء"، والقيادة العسكرية والأمنية تواصل إظهار "رسميتها"، بدلا من تكريس نفسها بكل قوة لتحقيق أحلام نتنياهو.

وبالنتيجة، فإنه يوجد لنتنياهو ما يفعله لترسيخ "انقلابه" وتعميقه. وبحسب بن، فإنه بالرغم من تصريحاته، فهو ليس ملتزما بحكومة هي استمرار للحكومة الحالية، فهو يستطيع أن يشكل ائتلافا مختلفا بعد الانتخابات، "معتدلا أكثر ومركزيا أكثر"، مع غانتس كوزير للأمن أو الخارجية، ومع "البيت اليهودي" في موقع ضعف، مقارنة

بهيمنة نفتالي بينيت وأييليت شاكيد في الحكومة الحالية، وبالتالي فإن تقديم موعد الانتخابات يمنح نتنياهو فرصة لإعادة تشكيل التركيبة الحكومية، وفي الوقت نفسه يلجم خصومه من "اليمين" و"اليسار" الذين سيسعون إلى مكان أفضل في تقسيم الحقائب الوزارية في الحكومة القادمة.

الإدارة الامريكية تؤجل موعد إعلان "صفقة القرن "

وكالة سما ـ ٢٠١٨/١٢/٢٥

أكد مسؤول رفيع المستوى في البيت الأبيض الإثنين، أن الإدارة الأميركية تنوي تأجيل إعلان خطتها المقترحة، لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، والمعروفة بـ "صفقة ترامب"، إلى ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في إسرائيل.

ويأتي ذلك بعد ساعات من اتفاق الأحزاب المُشاركة في الحكومة الإسرائيلية، على الذهاب إلى انتخابات مبكّرة، ستجري على ما يبدو في التاسع من إبريل / نيسان القادم، ما يعني أن واشنطن، لن تنشر مُقترحها قبل هذا التاريخ.

وفي الشهر الماضي، نقلت القناة ١٠ في التلفزيون الإسرائيلي، عن مبعوث ترامب إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، قوله في مؤتمر مغلق إنه "قريبا سنكون على استعداد لنشر خطة السلام"، مشيرا إلى أنه "لن يحب تفاصيلها أحد من الأطراف".

وأوضح غرينبلات "ستكون هناك حاجة لتقديم التنازلات من الطرفين، لكننا على يقين، أنه إذا وافق الجانبان على الدخول في مفاوضات، فإنهم سيفهمون لماذا توصلنا إلى الاستنتاجات التي سنقترحها في الخطة".

وكانت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية نقلت مؤخرًا، عن مسؤولين أميركيين، أنّ الإعدادات للإعلان عن "الصفقة" مستمرة، عبر تدريب موظفين جدد، مرجحين أن يتم تأجيل إعلانها في نيسان/ أبريل أو أيار/ مايو المقبلين.

ووفقًا للصحيفة الناطقة باللغة الإنكليزية، فإنّ من بين الظروف التي ساهمت في تأجيل ذلك الإعلان، تخلّي فريق صياغة "لصفقة" عن الاعتقاد بأنّ الفلسطينيين سيقبلون البدء بالمفاوضات دون النظر إلى التفاصيل، وهو ما ثبت خطأه خلال الفترة التي تلت الإعلان الأميركي عن "القدس عاصمةً لإسرائيل".

إسرائيل: إيران أغلقت مصانعها العسكرية في لبنان

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٨/١٢/٢٥

أعلن المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي، رونين منليس، أنه لم تعد لإيران مصانع لتصنيع الأسلحة الدقيقة في لبنان. وقال المتحدث خلال إيجاز للصحافيين المتدينين (حريديين)، نُشرت تفاصيله، أمس (الاثنين)،

إن «المصانع التي تطرّق إليها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في خطابه أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، في شهر الماضي، قد أُغلقت، بعد الإجراءات والتحذيرات الإسرائيلية الصارمة».

ورفض منليس إعطاء تفاصيل أو تفسيرات بخصوص كيفية اتخاذ قرار الإغلاق، وهل تم بوساطة من طرف ثالث أم كان قراراً إيرانياً منفصلاً بعد تهديدات إسرائيل. وأوضح المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أن «إسرائيل تعمل ضد «حزب الله» على ٣ جبهات، أولاها: العمل على منع «حزب الله» من الحصول على صواريخ دقيقة؛ وثانيتها: تموضع «حزب الله» في الجولان ومحاولة فتحه جبهة جديدة؛ وثالثتها: منع تحويل وسائل قتالية إيرانيّة إلى «حزب الله»، دون أو يوضح ما هي.

وحول عملية «درع الشمال»، التي ترمي إلى تدمير أنفاق «حزب الله» الممتدة من الجنوب اللبناني إلى إسرائيل، قال منليس إنّ الأنفاق الأربعة التي كشفها الجيش الإسرائيلي دخلت «الأراضي الإسرائيليّة» لمسافة تتراوح ما بين ٧٠ و٨٠ متراً. ونفى كذلك أن تكون أسباب إطلاق العملية سياسيّة، قائلاً إن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي طالب بالمباشرة بالعمليّة قبل أكثر من عام «لكّن الظروف لم تكتمل حينها، لذلك كان يجب الانتظار فترة أطول مما توقّعوا في بداية التخطيط للعمليّة». وأضاف أن الحفر لم يكن في البداية قد اخترق الحدود مع إسرائيل وعندما بدأ الحفر يتم في تخوم إسرائيل تم ترك «حزب الله» يعمل بلا إزعاج، «حتى بات الأمر جلياً واضحاً ولا يقبل الجدل»، تقرر عندئذ العمل على تدميرها.

وسار منليس على وقع تصريحات رئيس أركان جيشه، غادي آيزنكوت، في ضرورة عدم المبالغة في تقدير انسحاب القوات الأميركية من سوريا في الوقت الحالي، مقتبساً قول آيزنكوت: «مَن منع التموضع الإيراني في سوريا هو الجيش الإسرائيلي وليس الأميركيين». وقال منليس إنّ الجيش الإسرائيلي يتوقع أن تقوم الحكومة اللبنانيّة بتطبيق قرار الأمم المتحدة التي تمنع الإضرار بـ«السيادة الإسرائيليّة»، وأن تعالج هي بنفسها الأنفاق «لأنها إن لم تفعل ذلك، فسنقوم نحن بتفجير هذه الأنفاق، كما قررنا الخميس الماضي».

وتأتي تصريحات منليس بخصوص الحكومة اللبنانيّة في الوقت الذي أقرّ فيه المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، داني دانون، بأن إسرائيل فشلت في إقناع الولايات المتحدة بوقف دعمها للجيش اللبناني، قائلاً إنّها ترى فيه «هدفاً يمكن العمل معه».

وذكر مصدر سياسي أن نتنياهو سعى خلال لقائه الخاطف مع وزير الخارجيّة الأميركيّ، مايك بومبيو، مطلع الشهر الجاري، إلى إيقاف المعونات الأميركيّة للجيش اللبناني، وقالت إن مباحثات نتنياهو وبومبيو، التي جاءت قبل ساعاتٍ من الإعلان الإسرائيلي عن عملية «درع الشمال»، لم تقتصر على العمليّة نفسها، إنّما امتدّت لتطال الدعم الأميركي للجيش اللبناني. وكشف مصدر إسرائيلي كبير أن إسرائيل تسعى منذ مدّة لـ«تجريم» الجيش اللبناني وإثبات أنه «يُشغَّل من قبل (حزب الله) وبالتعاون معه»، إلا أن الولايات المتحدة ما زالت تموّل وتدرب الجنود اللبنانيين. كما كشف أن إسرائيل حوّلت للولايات المتحدة شهادات وملفات استخباراتيّة حول ضباط لبنانيين «تثبت خلالها أنهم ينفّذون تماماً ما يطلبه (حزب الله) منهم، لكنّ بومبيو لم يتأثر وقال إنه يعتقد أنه من الممكن العمل مع أحد ما في لبنان». وقالت صحيفة «معريب»، أمس، إن إسرائيل والولايات المتحدة منقسمتان

حول دعم الجيش اللبناني «ومن الممكن أن يؤدي هذا الانقسام إلى الإضرار بالردع الإسرائيلي أمام (حزب الله)».

جواد ظريف: متى قلنا سنمحو إسرائيل؟ جدوا لي إيرانياً واحداً قال هذا

العربي الجديد . ٢٠١٨/١٢/٢٤

قال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في حوار مع مجلة "لوبوان" الفرنسية إن إيران لا تسعى لمحو أي دولة، لكن السعودية هي التي تبذل جهدا لضرب إيران وإزالتها، وتتهمها بمحاولة زيادة النفوذ.

وفي رد على سؤال يتعلق بكتابة شعار "الموت لإسرائيل" على صواريخ إيرانية، رد ظريف بالقول إن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، خرج بالقرب من مفاعل ديمونا وأعلن أن إسرائيل ستمحو إيران، مؤكدا أن المسؤولين في فرنسا مثلا لم يعلقوا على تصريح من هذا القبيل، قائلا "متى قلنا إننا سنمحو إسرائيل؟ جدوا لي شخصا واحدا في إيران قال هذا الكلام".

واستطردت "لوبوان" بسؤال آخر وذكرت تصريحات صادرة عن الرئيس الإيراني الأسبق، محمود أحمدي نجاد، في العام ٢٠٠٧ في السياق ذاته، ففسر ظريف تصريحات هذا الأخير بأنها لم تكن بهذا المعنى، وإنما قام أحمدي نجاد بتكرار حديث صادر عن قائد الثورة ومؤسس الجمهورية الإسلامية، روح الله الخميني، والذي قال "إن إسرائيل ستُمحى من المشهد"، وأضاف ظريف أن ذلك يعني أن السياسات التي تتبعها إسرائيل ستكون السبب في اختفائها وزوالها.

وردا على سؤال يتعلق بدور إيران الإقليمي، رأى ظريف أن "طهران لا تريد السيطرة على أي بلد وإنما نجاح سياساتها ينبع من كونها تؤمن بأن الشعوب هي التي يجب أن تتسلم زمان الأمور أولا، ومن أخطاء سياسات أطراف أخرى ثانيا".

وجدد ظريف اتهامه للمملكة العربية السعودية المدعومة من أميركا وفرنسا وبريطانيا بمحاولة إزالة إيران أو عزلها على الأقل، معتبرا أنها تنطلق في سلوكها من معاداة طهران، وهو ما لم يصل لنتيجة تذكر بحسب وصفه. وفي المقابل أكد أن إيران وصلت لنتيجة أنها لا تستطيع تجاهل أو حذف السعودية من الشرق الأوسط لأنها قوة إقليمية.

كما اتهم فرنسا ببيع أسلحة بمليارات الدولارات للإمارات والسعودية، بينما لا تحصل إيران إلا على نسبة ضئيلة للغاية من التسليح ولا تزيد موازنتها العسكرية عن ١٦ مليار دولار مقابل أنها تبلغ ٦٩ مليارا في السعودية و٢٢ مليارا في الإمارات.

إيران تعلن رسميا وفاة رئيس مجمع مصلحة تشخيص النظام

عربي ٢١ . ٢٠١٨/١٢/٢٤

أعلنت وسائل إعلام إيرانية، بشكل رسمي، مساء الإثنين، وفاة رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام آية الله محمود هاشمي شاهرودي.

وبعد ساعات على إعلان الحكومة أن شاهروردي لا يزال على قيد الحياة، ذكرت قناة "العالم" ووسائل إعلام إيرانية، أن شاهروردي توفي.

وأدخل شاهرودي غرفة العناية المركزة إثر تدهور حالته الصحية نتيجة إصابته بمرض السرطان، حيث كانت صحته غير مستقرة.

وعين المرشد الأعلى علي خامنئي شاهرودي رئيسا لمجمع تشخيص مصلحة النظام في آب/ أغسطس العام الماضي بعد وفاة أكبر هاشمي رفسنجاني.

ويشغل شاهرودي كذلك منصب رئيس اللجنة العليا لحل النزاعات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث بتعيين من المرشد منذ عام ٢٠١١. كما أنه يشغل منصب نائب رئيس مجلس خبراء القيادة في إيران وعضو مجلس صيانة الدستور.

حل المجلس التشريعي... لماذا وإلى أين؟

هاني المصري . مركز مسارات . ٢٠١٨/١٢/٢٥

لماذا حل المجلس التشريعي، وفي هذا الوقت بالذات وبهذه الطريقة؟ هل هو إجراء قانوني أم سياسي بامتياز مغطى بشكل قانوني؟ ما التداعيات المُحتملة لهذا القرار؟ هذه الأسئلة سأحاول الإجابة عنها في هذا المقال.

يأتي حل المجلس التشريعي متجاوزًا القانون الأساسي واتفاقات المصالحة التي نصت على تفعيل "التشريعي"، كإجراء عقابي لحركة حماس كونها لم توافق على تسليم قطاع غزة من الباب إلى المحراب لحكومة الرئيس التي ما زالت تسمى "حكومة الوفاق الوطني"، وبداية لحملة جديدة لتقويض حكمها من خلال فرض إجراءات عقابية جديدة يقال بأنها ستكون متدرجة، وتبدأ بفتح باب التقاعد الطوعي، ثمّ الإجباري، باستثناء العاملين في الصحة والتعليم، وتنتهي إذا لم يتم الاتفاق على إنهاء الانقسام بتطبيق معادلة "إما أو"، أي بأن تتحمل سلطة الأمر الواقع في غزة كل شيء، بما يحوّل الانقسام إلى انفصال دائم.

ويأتي حل "التشريعي" كإجراء وقائي تحسبًا لما يمكن أن يحدث في حال شغور منصب الرئيس جراء الوفاة أو الاستقالة أو المرض الشديد، إرضاءً لفتح، وخصوصًا المتنافسين على الخلافة، لمنع نفاذ ما تنصّ عليه المادة (٣) من القانون الأساسي الفلسطيني على أن "يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتًا لمدة لا تزيد عن ستين يومًا تُجرى خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقًا لقانون الانتخابات الفلسطيني"، ومع أن لا حاجة لذلك، لأن المجلس التشريعي معطل وغير منعقد منذ انتخابه تقريبًا.

ومن الاستعدادات التي قام بها الرئيس لحل المجلس التشريعي تشكيل محكمة دستورية في العام ٢٠١٦، رغم الطعن في دستوريتها من معظم القانونيين والمؤسسات القانونية، ووجود علامات سؤال حول تشكيلتها ورئيسها، فضلًا عن عدم وجود دستور فلسطيني.

حل المجلس التشريعي... قفزة إلى الجحيم

وفي سياق الاستعداد، فوّضَ المجلس الوطني جميع صلاحياته للمجلس المركزي بقرار من دون اتباع الإجراءات القانونية المنصوص عليها في النظام الأساسي للمنظمة، وذلك بحجة تعبيد الطريق أمام تحول السلطة إلى دولة، في حين أن ما يجري في الحقيقة المزيد من تقزيم المنظمة، وتحويلها إلى سلطة، حيث هناك فكرة بتحول السلطة إلى دولة، وأن يكون المجلس المركزي بديلًا من المجلس التشريعي، واللجنة التنفيذية هي الحكومة، بدليل إغراق المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية بموظفي السلطة المدنيين والأمنيين لضمان تمرير القرارات المطلوبة من دون معارضة كبيرة.

كما يأتي حل المجلس التشريعي في سياق ردة فعل شخصية انتقامية ناجمة عن قيام نواب كتلة "التغيير والإصلاح" التابعة لحركة حماس بالطعن والتشكيك في شرعية الرئيس، كما حصل في أيلول الماضي بإرسال رسالة ضارة جدًا إلى الأمم المتحدة بأن الرئيس لا يمثل الفلسطينيين، متسلحين بشرعية "التشريعي"، مع أن

انقضاء الفترة القانونية ووقوع الانقسام وتداعياته أديا إلى تآكل مختلف الشرعيات، إذ أصبحت منقوصة، ولا يستطيع أحد أن يدعي أنه شرعي ونقطة.

وأخيرًا، هناك سبب رئيسي ساهم في اتخاذ قرار حل "التشريعي"، وهو تشتيت الأنظار وإضاعة الوقت وإشغال الفلسطينيين بصراع داخلي جديد، بما يحرف الأنظار عن القضايا الأكبر والمسؤوليات التي تتحملها القيادة الفلسطينية، والتي تمثلت بشكل رئيسي بالقرارات الصادرة عن المجلسين المركزي والوطني، ويتم التهرب من تطبيقها منذ أعوام عديدة، وتتعلق بإعادة النظر بالعلاقة مع الاحتلال والالتزامات المترتبة على اتفاق أوسلو، ولا يوجد نية حقيقية لتطبيقها، بدليل أن ما طرح في اجتماعات اللجنة التنفيذية والكواليس يدل على الاستمرار في التعلق بأذيال أوسلو، من خلال تأجيل تطبيق وقف التنسيق الأمني وسحب أو تعليق الاعتراف بإسرائيل، بذريعة ضرورة التدرج، والبدء بدلًا من ذلك بحل المجلس التشريعي المنتخب، والاكتفاء بالمطالبة بالنبضة الثالثة من اتفاقية "واي ريفر" والعودة إلى ما قبل أيلول ٢٠٠٠، وبإلغاء أو تعديل بروتوكول باريس الاقتصادي، وكأن الفرق قليل بين المطالبة بالتعديل التي تحتاج إلى موافقة الطرف الآخر، والإلغاء الذي يمكن أن ينفذ من الجانب الفلسطيني ولا يحتاج إلى موافقة إسرائيلية، مما يدل على أن تنفيذ القرارات المتعلقة بالاحتلال يشوبها التردد والتأجيل. أما ما يخص العلاقة مع "حماس"، فتنفذ بسرعة وحسم.

أما الجواب عن أن القرار قانوني أو سياسي، نجده في حقيقة الأمر أنه سياسي مغطى قانونيًا، لأن المحكمة الدستورية المطعون في دستوريتها مفترض أن تقوم بعملها وفقًا لأحكام القانون الأساسي كما نصت المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية الذي صدر في العام ٢٠٠٦ وعُدِّل في العام ٢٠١٧، وليس معارضة القانون الأساسي، إذ تنص المادة (٤٧) مكرر منه "تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية".

عباس يعلن حل المجلس التشريعي وانتخابات خلال ٦ أشهر

جدد عباس رفضه لمبادرة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قائلا: "سنبقى نقول للإدارة الأميركية "لا"، نؤكد أنه لا توجد صفقة قرن، وما عند الأمريكان قدموه ونحن رفضناه". مضيفا أن "السلطة الفلسطينية قررت اتخاذ قرارات محددة بالنسبة لأميركا وإسرائيل وحماس".

وهنا يبرز سؤال: لماذا لم يتم اللجوء إلى المجلس المركزي بحجة أنه منشئ السلطة ويستطيع حلها؟ وإذا سلمنا جدلًا بصحة ذلك، وأنا ناقشت هذه الفكرة ودحضتها في مقال سابق، فإن الذي منع اللجوء إلى "المركزي"، أن هذا سيعرض الموضوع للتجاذب، فهناك في "المركزي"، بمن فيهم أعضاء بارزون من "فتح"، يعارضون حل "التشريعي"، لذلك تم اللجوء إلى المحكمة الدستورية لإخراج الأمر بأنه قرار قانوني لأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن كما جاء في المادة (٤٠) من قانون المحكمة، لذلك أبلغ الرئيس القيادة المجتمعة بأنه لا يستطيع سوى الموافقة على قرار المحكمة الدستورية، الذي على ما يبدو لم يطلع عليه أحد حتى الآن كونه لم ينشر في الجريدة الرسمية، وهو أسرع قرار في التطبيق، فأعلن الرئيس عن وجوده والالتزام به من دون توزيعه.

ما مضمون قرار المحكمة الدستورية؟ ولماذا خالفت القانون الأساسي؟ وهل تضمن أن المجلس التشريعي لم يقم بواجباته وبناء عليه يعتبر المجلس غير قائم، أم يتضمن حل المجلس التشريعي، وهناك فرق كبير بين الأمرين؟ وأخيرًا، إذا هدفت "حماس" من عملياتها إجراء انقلاب بالتواطؤ مع الاحتلال للسيطرة على الضفة، فلماذا تتهم بأنها تريد إقامة دويلة في غزة؟

إن التداعيات المُحتملة لحل "التشريعي" خطيرة للغاية، أهمها أنها تغلق الباب أمام تحقيق الوحدة، وفتح الطريق لتعميق الانقسام وتحوله إلى انفصال، وتساعد بشدة على تمرير الخطة الأميركية التي أحد أركانها فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وتحويل القضية الفلسطينية إلى قضية اقتصادية إنسانية لا تحتاج إلى حلول سياسية.

ومن التداعيات المُحتملة أن نواب "حماس" في المجلس التشريعي"، وكتلة النائب محمد دحلان، وربما غيرهم، يجتمعون في جلسة للتشريعي رغم أنها تفتقر إلى الشرعية لسحب الشرعية عن الرئيس عباس كما هدد بعضهم. وعليهم أن يعرفوا أنهم لا يستطيعون استخدام البند (ج) من المادة (٣٧) من القانون الأساسي "يعتبر مركز رئيس السلطة الوطنية شاغرًا إذا فقد الأهلية القانونية، وذلك بناء على قرار من المحكمة الدستورية العليا وموافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه"، وذلك لأن انعقاد المجلس التشريعي بحاجة إلى دعوة من الرئيس، كما أن سحب الثقة يتطلب قرارًا من المحكمة الدستورية.

يمكن أن يقول أحد أن لا شيء قانونيًا في الوضع الفلسطيني الحالي. إذا كان هذا صحيحًا علينا أن نواجه من يستخدم القانون لتحقيق أهدافه السياسية بأنه يرتكب خطيئة لا تغتفر.

ومن التداعيات كذلك تشكيل حكومة في غزة أو حكومة عموم فلسطين، وعقد مؤتمر لنزع الشرعية عن قيادة منظمة التحرير، ما يفتح الباب على مصراعيه للنزاع حول التمثيل، ما يهدد بضرب ما تبقى من أهم إنجاز حققته الحركة الفلسطينية المعاصرة، والمتمثل بوحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني في كيان واحد وقيادة واحدة ومنظمة واحدة.

طبعًا، نطالب المعارضين لحل التشريعي ليس من قبيل التمسك بمجلس سيمضي على انتخابه الشهر القادم ثلاثة عشر عامًا من دون أن يمارس دوره، بل لدلالة القرار الخطيرة على الوحدة الوطنية؛ التحلي بالمسؤولية. كما نطالب "حماس" بألا تتخذ من قرار حل "التشريعي" ذريعة لهدم الهيكل على الجميع، بل على المعارضين للقرار التركيز والعمل من أجل التراجع عنه، والضغط على الرئيس وطرفي الانقسام لتغليب المصالح الوطنية على المصالح الفردية والفئوية.

إن المدخل لتجاوز المأزق الناجم عن هذا القرار يتمثل في الشروع في حوار وطني شامل يهدف إلى الاتفاق على توفير متطلبات إنهاء الانقسام، وأولها إنهاء تفرد الرئيس وهيمنة "فتح" وسيطرة "حماس" الانفرادية على قطاع غزة، والاتفاق على البرنامج الوطني الذي يتضمن إحباط "خطة ترامب"، و"قانون القومية" العنصري، والمشاريع العدوانية والاستعمارية والاستيطانية التي تستهدف الجميع، وعلى كيفية التخلص من اتفاق أوسلو والتزاماته بأسرع وقت وأقل الخسائر، والاتفاق على أسس الشراكة والاحتكام إلى الشعب في انتخابات تأتي تتويجًا

لتوحيد المؤسسات وإعادة بنائها، لتضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي داخل الوطن وفي أماكن اللجوء، وليس مدخلًا لانقسام جديد أوسع وأكبر .

أمّا لمن يقول إن حل المجلس التشريعي فرصة لإنهاء الانقسام عبر إجراء الانتخابات التشريعية خلال ستة أشهر، فإن هذه الدعوة غير جادة، ومجرد غطاء لحل التشريعي، فكيف سيتم الاتفاق على عقد الانتخابات في الضفة، بما فيها القدس، والقطاع في ظل تفاقم الانقسام، وبلوغ الشيطنة المتبادلة والتحريض المتبادل بعد هذا القرار إلى الذروة.

من يريد الانتخابات فعلًا عليه أن يبقي على المجلس التشريعي إلى حين عقدها، وكذلك لماذا تضمّن القرار الدعوة لانتخابات مجلس تشريعي من دون انتخابات رئاسية ولا للمجلس الوطني، ما يمدد المرحلة الانتقالية واتفاق أوسلو، في وقت أوجع صائب عريقات رؤوسنا وهو يكرر أن حل التشريعي يأتي في سياق تنفيذ القرارات والتحرر من أوسلو وتحويل السلطة إلى دولة تحت الاحتلال، داعيًا إلى انتخابات لمجلس تأسيسي للدولة الفلسطينية. أليس قرار المحكمة ملزمًا وهو تحدث عن انتخابات تشريعية فقط؟!!

انتخابات الرئاسة الفلسطينية تصبح حتمية

د. أحمد جميل عزم ـ الغد الأردنية ـ ٢٠١٨/١٢/٢٥

أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، يوم السبت ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٨، "أنّ المحكمة الدستورية أصدرت قرارا بحل المجلس التشريعي والدعوة لانتخابات تشريعية خلال ستة أشهر وهذا ما يتوجب علينا تنفيذه فورا كخطوة أولى". طغى هذا البند على باقي مضامين الخطاب، رغم أنه لا يغير كثيرا من الواقع السياسي الفلسطيني إلا إذا تبعته خطوات أخرى، بل قد يعني "كارثة" دستورية.

هناك اختلاف بين نص الكلمة التي ألقاها الرئيس الفلسطيني، والنص الذي وزعته وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا)، ففي نهاية النص الموزع، جاء سطران، لم يردا في الكلمة، هما "وقد اتخذت المحكمة الدستورية قرارا بحل المجلس التشريعي وإجراء الانتخابات التشريعية، وسوف ينشر القرار في جريدة الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية) وسنلتزم بتنفيذ القرار".

هذان السطران، يمسان التساؤلات التي ظهرت فور إعلان الرئيس الفلسطيني إعلانه، وهو متى قدمت القضية للمحكمة؟ ومن قدمها؟ ومتى اتخذت قرارها؟ وما هو نصّه؟. وهل يمكن اللجوء للمحكمة مثلا لأمور مثل المطالبة بانتخابات رئاسية؟

في يوم الاثنين، ٢٤ كانون الثاني (ديسمبر) الحالي، نشرت الوكالة ذاتها، مقالا جاء فيه "أصدرت المحكمة الدستورية العليا، قرارها التفسيري رقم (١٠/ ٢٠١٨) بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٢، باعتبار المجلس التشريعي منحلا، ودعوة الرئيس لإصدار مرسوم الدعوة للانتخابات البرلمانية خلال ستة أشهر". وجاء أيضا "ونص القرار التفسيري على أن شرعية وجود المجلس التشريعي تأتي بممارسة اختصاصاته التشريعية والرقابية، ونظرا لعدم انعقاده منذ عام ٢٠٠٧ يكون قد فقد صفته كسلطة تشريعية وبالنتيجة صفة المجلس التشريعي". وقالت الوكالة "أوضحت المحكمة في قرارها بأن المجلس التشريعي في حالة تعطل وغياب تام وعدم انعقاد منذ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٥، وانتهت مدة ولايته بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٥ أثناء فترة تعطله وغيابه، وما يزال معطلا وغائبا بشكل كامل حتى الآن، وبناء عليه فإن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني ومصلحة الوطن تقتضي حل المجلس التشريعي المنتخب بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٥، وبالتالي اعتباره منحلا منذ تاريخ إصدار هذا القرار".

ما زال القرار غير واضح، وملابسات طرحه في المحكمة غامضة، بانتظار نشر نصه، وما زالت عملية الحل ذاتها تنتظر قرارات ومراسيم وإجراءات تنفيذية.

المعنى العملي الوحيد للقرار حاليا، أنّه في حال غياب الرئيس لن يحل رئيس مؤقت من قيادة المجلس، مع أنّ هذا الأمر بحد ذاته ليس مهما حقا، فالرئيس المؤقت لديه مهمة محددة بستين يوما، لا يمكن أن يدعي شرعية بعدها. والوضع في حالة حل المجلس التشريعي، دون مجلس بديل، يخلق أزمة أيضاً، لأنه لا يوجد نص يوضح من يتولى هذه المرحلة الانتقالية.

بدأت حركة "حماس" في الأيام السابقة للإعلان، إعطاء إداريها في قطاع غزة، صلاحيات، تتجاوز الحكومة المركزية في رام الله، وتتجاوز وجود مجلس تشريعي، بفرض ضرائب ورسوم جديدة في غزة، واتخاذ اجراءات تعني وجود نظام سياسي وإداري في القطاع، بمعزل عن أي مجلس تشريعي أو سلطة تنفيذية مركزية.

ليس واضحا أيضا ما هي القرارات التي ستتخذ للتصدي للسياسات الأميركية المتوقع تسارعها الشهر المقبل، لفرض واقع جديد في الأراضي الفلسطينية، وفي التصدي للإجراءات الإسرائيلية التي تعيد دور الإدارة المدنية (أي مؤسسات الاحتلال) التي تتعامل مع الفلسطينيين من تجار ورجال أعمال وأفراد، بمعزل عن السلطة وقوانينها ومؤسساتها.

المرجح الآن، ولكن دون معرفة توقيت هذا، ومدى تدرجه، أن الرئاسة الفلسطينية، ستتخذ قرارات جديدة تتعلق بوقف تمويل الخدمات والرواتب في قطاع غزة كليا أو جزئيا. خصوصاً إذا ردّت "حماس" بخطوات مثل إعادة السيطرة الحصرية على المعابر، أو إذا أعلنت مواقف سياسية انتقامية للإعلان، أو تقاربت أكثر مع القيادي السابق في حركة "فتح" محمد دحلان، وأعضاء المجلس التشريعي "المنحل"، القريبين منه، الذين قد يقومون بتحرك مشترك مع نواب "حماس" لتحدي قرار الحل.

السؤال الآن، هل ستجري انتخابات جديدة؟ وإذا كان ممكنا إجراؤها فعلا، هل تشمل الانتخابات الرئاسية؟ فإذا كانت انتخابات التشريعي ممكنة تصبح انتخابات الرئاسة حتمية، وعدم إجراء انتخابات التشريعي هو كارثة دستورية. ويصبح السؤال أيضا لماذا لا تجري انتخابات لتجديد المجلس الوطني الفلسطيني؟

في الواقع أن السؤال الآن كيف ومتى يتجدد كل النظام السياسي الفلسطيني؟

عقلانية عباس وجموح «حماس»

د. نبيل عمرو . الشرق الأوسط . ٢٠١٨/١٢/٢٣

صمد الرئيس الفلسطيني أمام ضغط شعبي كثيف، انتشر وتصاعد جراء الاستباحة الإسرائيلية للضفة، ورغم المزايدات التي بلغت حد التخوين للسلطة ومؤسساتها وقادتها فإن الرئيس عباس أصدر أوامر صريحة ومشددة لحركة «فتح» التي يرأسها، ولقوات الأمن بضبط النفس وعدم الانجرار للاستفزازات الإسرائيلية التي كانت تفتش عن ذرائع إضافية للقيام بمزيد من التنكيل بالفلسطينيين.

ولم يكتف بمجرد ضبط النفس، بل أوعز لقادة أجهزة الأمن بعدم التوقف عن التنسيق الأمني وفق وتيرته المعتادة، مفسحاً في المجال أمام الجهود المصرية والأردنية لتطويق التصعيد ووقف الهجمات الإسرائيلية التي يقوم بها الجيش والمستوطنون والمترافقة مع قرارات استيطانية شرعت ما كان يسمى بالمستوطنات العشوائية وغير القانونية، مع الكثير من الإجراءات الاستثنائية التي تضيق الخناق على المواطنين الفلسطينيين وتجعل حياتهم جحيماً لا يطاق.

عقلانية عباس قابلها تحرك واسع من قبل «حماس» عبر مظاهرات برز فيها العنصر النسائي بصورة لافتة، وقد شملت معظم المدن الرئيسية في الضفة، وكانت الشعارات المرفوعة معادية للسلطة ومنددة بامتناع أجهزة الأمن عن الاشتباك مع الإسرائيليين وتجنبهم الاحتكاك بهم.

يمكن أن يفهم سخط الناس على الاستباحة الإسرائيلية كرد فعل شعبي تلقائي، كما يمكن بالمقابل تفهم امتناع السلطة عن الرد أو المواجهة المسلحة، ولو على أضيق نطاق، بحكم تواضع القدرة على الأقل والتخوف من الانتقام الإسرائيلي.

إلا أن ما أقلق الرئيس عباس غير ذلك هو إعلان قادة «حماس» من غزة وذلك بالاحتفالات بمناسبة انطلاقتها، عن أنها قررت نقل المواجهة مع إسرائيل من القطاع إلى الضفة ما يضع الرئيس عباس والسلطة في رام الله في موقف حرج للغاية، آخذين في الاعتبار احتمال تجدد انتفاضة شعبية مسلحة لا تستطيع السلطة قمعها ولا تتحمل نتائجها باستذكار الانتفاضة المسلحة التي أرهقت الشعب الفلسطيني وقوضت إمكانيات العمل على المسار السياسي.

وجرياً على العادة المألوفة يتحرك المصريون بدأب لتطويق التصعيد، غير أن الاستجابة الإسرائيلية للتحرك المصري، تبدو حتى الآن محدودة للغاية، فلا يزال الجيش والمستوطنون يملأون مناطق الضفة كافة ويواصلون عزل المدن والقرى، وقطع الطرق، وإطلاق يد المستوطنين للعمل تحت حماية الجيش، وذلك مع تواصل إجراءات هدم البيوت، والتهديد بنفي ذوي الذين قاموا بالعمليات بعيداً عن قراهم وأماكن سكناهم، وهذا النوع من العقوبات يشكل بالفعل أعمال استفزاز للفلسطينيين وتأليبهم على السلطة، ولا شك في أن حركة «حماس» المزهوة بما تعتبره انتصارات كبرى على إسرائيل، تباهى بها قادتها في احتفالاتهم المبالغة في استعراض القوة والتوعد بمزيد منها، ترى أن العمل على إشعال الضفة من خلال عمليات عسكرية على غرار تلك التي قامت بها

أو تبنتها مؤخراً، سيؤدي إلى تسجيل نقاط تفوق لمصلحتها في سياق سجالها المتصاعد مع السلطة في رام الله، وبعضهم أفصح عن أن إشعال الضفة سوف يخفف الضغط على غزة على افتراض أن إسرائيل لا تملك قدرة كافية على معالجة جبهتين في وقت واحد، وتحليل كهذا تنقصه الدراية بما تسعى إليه إسرائيل في معالجة أمر غزة والضفة في وقت واحد، فإسرائيل ولأسباب تكتيكية صرفة، تسعى إلى تهدئة مريحة لها في غزة وبأبسط الأثمان، ولقد حققت حتى الآن ما أرادت هناك. وها هي توسع نشاطها العسكري والاستيطاني إدراكاً منها بأن المعركة الأساسية بالنسبة لها هي في الضفة، وأن مستقبل صراعها مع الفلسطينيين يحسم في الضفة، وستكون في غاية الرضا والسعادة لو واصلت «حماس» صراعها المعلن مع السلطة، فصراع كهذا وإن بدا على السطح أنه يحرز تعاطفاً مع المقاتلين وإدانة للمتعقلين، إلا أن نتيجته المباشرة إضعاف الطرفين الفلسطينيين حد تراجع الفاعلية إلى ما دون الحد الأدنى.

إن وعي ما تسعى إليه إسرائيل يتطلب أول ما يتطلب وقف حرب الأشقاء والتنافس البائس بينهما، والإقلاع عن فكرة أن التنكيل بالضفة يريح غزة، فلا «حماس» تملك قدرة كافية على إطلاق وإدامة انتفاضة مسلحة في الضفة، ولا السلطة في رام الله تقدر على الاستمرار في أداء واجبات الحد الأدنى المنوطة بها حال استمرار الاجتياحات الإسرائيلية المتواترة للمدن والقرى الفلسطينية.

القرار المنطقي الذي يتعين على حركة «حماس» التفكير فيه، والإقدام عليه دون إبطاء هو أن تتضافر مع «فتح» وسائر القوى الوطنية الفلسطينية في جهد منهجي منظم ومستمر عنوانه ومضمونه المقاومة السلمية، ولهذا الخيار العاقل والمجرب كل الفرص لتوحيد الشعب الفلسطيني ومضاعفة مردود صموده وجهده السياسي والتنموي.

ويجدر بحركة «حماس» أن تتذكر ما ذهبت إليه في الشهور الماضية تحت عنوان المقاومة السلمية أن تقوم التجربة دون شطط أو مغالاة مع أساسية رؤية الفارق الموضوعي بين شطري القلب الواحد الضفة وغزة.

هنالك نقطة وسط لا بد أن تلتقي عليها العقلانية والجموح، فإن لم تجدها «حماس» و«فتح» فلا أمل في أي أمر يفعل.

خطة جرينبلات لتصفية القضية الفلسطينية

د. فايز رشيد . الخليج . ٢٠١٨/١٢/٢٥

أعلن جاريد كوشنر كبير مستشاري الرئيس ترامب وصهره، وأحد مبعوثيْه – مع جرينبلات – إلى الشرق الأوسط، أن تفاصيل «صفقة القرن» ستعلن خلال فترة قريبة. وبغض النظر عن تفاصيلها، فإن بنود الصفقة يمكن استشفافها من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكيين المعنيين، ومن قرارات الرئيس الأمريكي. فمثلاً، ستبقى القدس هي «العاصمة الأبدية الموحدة ل«إسرائيل»»، كما أن دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة لن تقام. بل الحديث يدور عن فصل نهائي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

جيسون جرينبلات المحامي، صديق الرئيس الأمريكي، المكلف والمتحمس لتصفية القضية الفلسطينية، لا يخفي أن خططه لحل القضية الفلسطينية تبدأ من طلبة الجامعات. فهو يريد برامج تدريب وتشغيل للطلاب الفلسطينيين، مراهناً على أن حالة التيه وعدم وضوح البرنامج السياسي الفلسطيني للفصائل والسلطة، وقرارات تتخذها المجالس الوطنية الفلسطينية ولا تنفذ، ومحاولة مصالحة بعد محاولة دون فائدة، ووضع معيشي بائس، خصوصاً في قطاع غزة، وحالة رعب وبطالة ومقاومة يومية في القدس، ومخيمات ومناطق لا تصلها أجهزة أمنية، ولا تنظيمات لتؤطر شبابها، يراهن على كل هذا، لتمرير المخطط.

لقد نجح ما يسمى ب«اليسار الصهيوني» عبر اتفاق أوسلو، بالالتفاف عليه، وتحويل الثورة الفلسطينية إلى سُلطة، واليمين الصهيوني وجرينبلات يريدان إنهاء حلم تحول السلطة إلى دولة، وتحويل الفلسطينيين إلى شعب بلا وطن، وتحويل خريجي الجامعات إلى موظفين وأُجَراء في المستوطنات والشركات «الإسرائيلية»، مقابل نسيان المطالب الوطنية.

هذه خطة يعلنها الأمريكيون تدريجياً، وستعلن بنودها أكثر خلال شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٩ كما يقال، وهناك رجال أعمال وأشخاص يتعاونون، وهناك رأي عام حائر، يفكر ما العمل؟ والبعض يقول، أليس أفضل أن نقوم بالعمل وننتشل أنفسنا من الضنك؟ ألم تقم الانتفاضة الأولى بينما كان العمل في المنشآت «الإسرائيلية» مزدهراً؟ أليست هذه وسيلة لنمكن أنفسنا ونلتقط أنفاسنا، ثم نواجه ونقاوم، ستبرز هذه الأفكار وعشرات مثلها. لكن النخب السياسية الفلسطينية واعية ومدركة ووطنية وقادرة على الوصول للمواطن وإقناعه بعقم هذا الحل التصفوي، وليس مثلما يفترضها جرينبلات بأنها قادرة على إقناع المواطنين بالحل.

نقول ذلك، وفي تاريخنا عشرات المرات التي أفشلت الثورة مخططات السبعينات والثمانينات لتصفية القضية بروابط القرى والبلديات والحكم الذاتي وغيرها. إنّ خطط تحويل المقاومة إلى سلطة تقليدية بما في ذلك غزة، وخطة تحويل الشعب الفلسطيني إلى مجرد باحثين عن عمل ستستمر. لكن لن تنجح هذه الخطط في نهاية المطاف. إلا أن رد الفعل الناجع يتطلب القضاء عليها في مهدها، بموقف واضح وحازم يعلن للملأ بقوة وحسم من دون مواربة.

إن «صفقة القرن» تهدف – كما يقولون – إلى إقامة مشاريع اقتصادية لتحسين مستوى معيشة الفلسطينيين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، أي استبدال السلام السياسي ب«السلام الاقتصادي»، وكأن الحقوق السياسية تستبدل بما يسمونه «الرخاء الإقتصادي»! وهي تنبع من تصور شيمون بيريز للشرق الأوسط الكبير أو الجديد مثلما طرحه في مؤلفه الذي يحمل ذات الاسم. لذلك وفقاً لخطة جرينبلات، فقد تم رصد ٤٥٠ مليون دولار لمساعدة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وتمويل مشاريعها، شريطة التزامها السياسات والتوجهات الأمريكية. إن ذلك جزء من خطة المخابرات المركزية الأمريكية التي كشفها المؤلف الأمريكي ج. ستوندرز في مؤلفه القيّم «الحرب الباردة الأمريكية والمخابرات المركزية الأمريكية».

بالطبع قطع الرئيس الأمريكي ترامب المساعدات التي كانت تقدمها الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية، وكذلك قطع المساعدات عن «الأونرا». كما أن المحاولات تُجرى للضغط على الدول العربية المحاذية لفلسطين لتوطين الفلسطينيين فيها مقابل تقديم مساعدات اقتصادية كبيرة. كل ذلك بهدف تمرير الحل التصفوي.

على صعيد آخر، تمضي دولة الاحتلال في سنّ القوانين المتعلقة بإحكام سيطرتها القانونية على أرض فلسطين التاريخية وعلى هضبة الجولان العربية السورية باعتبارهما أراضاً «إسرائيلية». جرينبلات كما سيده، كما العدو «الإسرائيلي»، يريدون تطويب فلسطين مقابل «حفنة من الدولارات»! لكن شعبنا الذي أسقط على مدى قرن زمني ٨٣ مشروعاً استعمارياً – صهيونياً لتصفية قضيته الوطنية، سيسقط «صفقة القرن» ومخطط جرينبلات الذي يراهن على تطبيق الصفقة من خلال المدخل الاقتصادي.

"حماس" من بيروت.. تُعيد الاعتبار لمحور المقاومة

أحمد الحيلة . المركز الفلسطيني للإعلام . ٢٠١٨/١٢/٢٥

أَحيت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الثالث والعشرين من هذا الشهر، ذكرى انطلاقتها (٣١) في لبنان بحضور جمهور فلسطيني كبير، وبمشاركة طيف واسع من ممثلي القوى والفصائل الفلسطينية واللبنانية.

كان يمكن لاحتفال حركة "حماس" أن يمر بشكل اعتيادي كسابقاته دون تفكّر أو تدارس عميق، ولكنه في هذه المرّة جاء لافتاً برسائله المتعددة التي لا تخفى على عين المراقب والمتابع؛ فقد ورد في خطاب رئيس حركة "حماس" في إقليم الخارج الدكتور ماهر صلاح العديد من المضامين السياسية، التي تستحق التوقف، وأهمها:

أولاً: إشارته إلى أهمية "التكامل الاستراتيجي" مع المقاومة في لبنان (حزب الله) عندما قال: "نحن في الخارج في صلب المعركة مع الاحتلال، وفي مواجهة ساخنة معه، والشعب الفلسطيني في لبنان يتطلع لأن يكون جزءاً من المعركة القادمة مع العدو الصهيوني في إطار التكامل الاستراتيجي والتفاهم العميق بين المقاومة في لبنان وفلسطين"، ما يؤكد إدراك الحركة لأهمية التحالف مع المقاومة اللبنانية لتفعيل دور الفلسطينيين في لبنان في مشروع التحرير والعودة. ما يعني استعادة حيوية العلاقة بين "حماس" وحزب الله لما للأخير من تاريخ، وحضور وتأثير في المعادلة اللبنانية وخاصة مواجهة الاحتلال الصهيوني.

ثانياً: إعلان ماهر صلاح "وقوف حركة حماس إلى جانب أهلنا وشعبنا الفلسطيني في سوريا الحبيبة ودعمهم حفاظاً على سلامتهم وكرامتهم.."، ودعوته "لإعادة إعمار المخيمات وخاصة مخيم اليرموك، وتسهيل العودة الآمنة إليه مع توفير الخدمات اللائقة وسبل العيش الكريم للنازحين حتى تحقيق العودة إلى أرض الوطن"، في الوقت الذي دعا فيه إلى "أن يكتب الله لسوريا ولشعبها الكريم الاستقرار والازدهار، وأن تستعيد سوريا عافيتها ودورها الرائد في مواجهة المشروع الصهيوني الذي ما زال يجثم على فلسطين وعلى أراضينا العربية".

في هذا حرص واضح من الحركة على استعادة الفلسطينيين في سوريا لدورهم الوطني بعد توفير الحماية لهم وسبل العيش الكريم، الذي لا يتأتى للحركة إلا باستعادة علاقتها بالدولة السورية التي بدأت تتلمس طريقها في العلاج الداخلي عبر الحوار السياسي بين النظام وقوى المعارضة انطلاقاً من انعقاد اللجنة الدستورية المرتقبة بداية الشهر القادم. ما يُزيل الحرج عن الحركة، ويجنبها الاتهام بأنها تقف إلى جوار النظام السوري في مواجهة قوى المعارضة وقطاع من الشعب السوري، ولعل هذا ما يفسر رجاء السيد ماهر صلاح بأن تستعيد سوريا، بكل مكوناتها السياسية، عافيتها ودورها الإقليمي الرائد، كما كانت على عهدها السابق، في مواجهة الاحتلال الصهيوني الذي يُشهر عداءه للفلسطينيين والسوريين واللبنانيين وكافة العرب باحتلاله لفلسطين ولأراضٍ عربية.

ثالثاً: إشارة ماهر صلاح إلى انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، وتأكيده على أن ذلك "الانسحاب سيكون لصالح المقاومة ونصراً لشعبنا وأمتنا". فعلاوة على أن ذلك الانسحاب يعود لأسباب إقليمية دولية بالدرجة الأولى، ويعود بالنفع على العديد من الدول كسوريا، وتركيا، وإيران، وروسيا ..، تعي حركة "حماس" أهمية تقارب تلك الدول المذكورة مع بعضها البعض، وانعكاس ذلك إيجاباً على الأزمة السورية، وعلى المقاومة وحركة

"حماس" التي تربطها علاقات جيدة مع تركيا، وإيران، وروسيا، وحزب الله اللبناني، ما يعزز بدوره موقف المقاومة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ويمهّد الطريق لاستعادة الحركة علاقتها مع سوريا التي تشكل نقطة تقاطع والتقاء بين تلك القوى كافة، خاصة بعد أن أبدى وزير خارجية تركيا "جاويش أوغلو" استعداد بلاده "النظر في العمل مع الرئيس بشار الأسد في حال فوزه في انتخابات ديموقراطية ونزيهة".

من هنا فإن احتفالية حركة "حماس" في لبنان استرعت الانتباه، وخاصة أطراف ما عُرف بمحور المقاومة والممانعة وفي مقدمتها سوريا التي ذُكرت في ثنايا خطاب الدكتور ماهر صلاح سبع مرّات، إضافة إلى تذكيره بالشيخ السوري عزالدين القسام الذي تحوّل بجهاده في فلسطين إلى أيقونة ورمز لدعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

إنّ اقتراب الأزمة السورية من ركوب قطار التسوية السياسية الداخلية برعاية روسية إيرانية تركية، سيُسرّع العلاقة بين أركان محور المقاومة والممانعة تحت عنوان دعم القضية الفلسطينية ومواجهة المشروع الصهيوني الذي يتغلغل في المنطقة عبر جسور التطبيع مع العديد من الأنظمة الساعية لنيل رضا واشنطن لتثبيت شرعيتها في ظل التحولات التي لم تستقر بعد في عموم المنطقة العربية.

وإذا كانت الخلافات السياسية أبعدت أطراف محور المقاومة عن بعضها البعض نتيجة الموقف من التحولات المجتمعية والأزمات الداخلية، فإن تغوّل الصهاينة والأمريكان في سياق هذه التحولات، ومحاولة تجييرها لخدمة أجندات مشبوهة، كان له عظيم الأثر على الدول والقوى، التي لا زالت على عهدها بالعداء للمشروع الصهيوني، لاستعادة بوصلتها ورشدها على قاعدة حماية مصالح شعوب المنطقة، وحماية القضية الفلسطينية حتى التحرير والعودة، وهو القاسم المشترك الذي يمكن البناء عليه.

يوسف زيدان وخرافة «المسجد الأقصى في الجعرانة»!

علاء اللامي ـ الأخبار ـ ٢٠١٨/١٢/٢٥

كنّا قد توقفنا عند هذا الموضوع في مقالة سابقة تناولنا فيها بعض متعلقات الجانب التاريخي والديني لمكانة القدس والمسجد الأقصى عند المسلمين ومحاولة بعض المستشرقين الغربيين من ذوي الميول الصهيونية ومعهم نفر من الكتاب العرب والباحثين، اشتهر من بينهم د. يوسف زيدان، التشكيك فيها أو تسفيهها. وسنحاول في هذه المقالة توضيح خلفيات الموضوع وكيف تم تزوير وخلخلة رواية تاريخية إسلامية حول حادث وموضع معينين ونقلهما من سياقها إلى سياق آخر لتحقيق أهداف أخرى. فما حيثيات هذا الخلط، وما تفاصيل وخلفيات القصة التي رواها الواقدي لبناء قبة الصخرة في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان وهل حقاً أرادها بديلاً عن مكة يحج إليها المسلمون؟

يوضح د. حسام الدين عفانة المقصود بالخلط الجاري لدى المستشرقين وسوء قراءتهم النصوص الإسلامية خصوصاً في خلطهم وسوء فهمهم لكلمة الأقصى والعدوة القصوى والدنيا فيقول: «روى الأزرقي بسنده عن زياد بن محمد بن طارق أخبره أنه اعتمر مع مجاهد من الجعرانة، فأحرم من وراء الوادي حيث الحجارة المنصوبة قال: ومن ههنا أحرم النبي صلى الله عليه وسلم، وإني لأعرف أول من اتخذ المسجد على الأكمة، بناه رجل من قريش سمَّاه، واشترى بمالٍ عنده نخلاً، فبنى هذا المسجد. قال ابن جريج: فلقيت أبا محمد بن طارق فسألته فقال: اتفقتُ أنا ومجاهد بالجعرانة، فأخبرني أن المسجد الأقصى الذي من وراء الوادي بالعدوة القصوى مصلى النبي صلى الله عليه وسلم ما كان بالجعرانة، قال: وأما هذا فإنما بناه رجلٌ من قريش. ووفق هذه الرواية فثمة مسجدان في هذا الموضع الأول بناه الرسول أو أحرم من موضعه وهو مجرد مصلى وهو الأبعد أي الأقصى ويقع (من وراء الوادي حيث الحجارة المنصوبة) والثاني هو الأدنى وقد بناه رجل من قريش لاحقاً بدليل عبارة (أما هذا ...)».

وذكر الواقدي أن «النبي صلى الله عليه وسلم أحرم من المسجد الأقصى، الذي تحت الوادي بالعدوة القصوى من الجعرانة، وكان مصلى النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان بالجعرانة، فأما الأدنى، فبناه رجل من قريش». وقال أبو الطيب المكي الحسني الفاسي: «ونقل ابن خليل عن ابن جريج أن الرجل الذي بنى المسجد الأُديني هو عبد الله بن خالد الخزاعي/ شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ٣٨٤/١». وقال د. حسين الشافعي: «ورد ذكر مسجدين في الجعرانة، أحدهما بالعدوة القصوى من الوادي في موضع مصلى النبي صلى الله عليه وسلم، والثاني بالعدوة الدنيا من الوادي، بناه عبد الله بن خالد الخزاعي/ المساجد الأثرية في مكة وما حولها (ص ٤١)»، أي أن كلمة «الأقصى» هنا وصفية، وليست عَلَمَيَّة، في مقابل «الأدنى» ولا علاقة لها باسم المسجد الأقصى، وهذا الحديث لم يروِه كبار رواة الحديث ولم يتكرر في كتب الحديث حتى جاء المستشرقون والباحثون الصهاينة في العصر الحديث فبحثوا عنه وأخرجوه من كتاب الواقدي أو الأزرقي وأطلقوه بعد أن حرّفوه ووضعوه في سياق آخر مختلف.

الطريف والمهم هو أن الواقدي الذي يحتج يوسف زيدان ورهطه بكتابه «المغازي» روى حديثاً نبوياً مهماً في هذا الكتاب يؤكد قدسية المسجد الأقصى في أورشليم القدس لدى المسلمين حين كانت فلسطين تحت الاحتلال الروماني، وهذا هو نص الحديث: «وقالت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله، إني جعلت على نفسي، إن فتح الله عليك مكة، أن أصلي في بيت المقدس. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تقدرين على ذلك، يحول بينك وبينه الروم. فقالت: آتي بخفيرٍ يُقبل ويدبر. فقال: لا تقدرين على ذلك، ولكن ابعثي بزيتٍ يستصبح لك به فيه، فكأنك أتيته. فكانت ميمونة تبعث إلى بيت المقدس كل سنة بمالٍ يُشْتَرى به زيتٌ يستصبح به في بيت المقدس، حتى ماتت فأوصت بذلك» (المغازي للواقدي). ويرد الحديث بألفاظ أخرى قريبة في عدد من المصادر الإسلامية القديمة كهذا المصدر للواقدي المولود سنة ١٣٠هـ والمتوفّى سنة ٢٠٧ هـ والمصادر المتأخرة.

إن الفكرة التي أطلقها د. يوسف زيدان وكرّرها بعده آخرون تقوم على ثلاث ركائز يُراد لها أن تتحول إلى مراحل عملية في التنفيذ، هي:

١–التشكيك في علاقة الإسلام والمسلمين والفلسطينيين مسلمين وغير مسلمين بالقدس «بيت المقدس» والمسجد الأقصى في السنوات الأولى من صدر الإسلام، كمقدمة لنفي أي صلة بين الطرفين ضمن خطة قطع الجذور التدريجي. وضمن هذه الخطة يجري تغيير جغرافية مروية الإسراء الدينية الإسلامية لتكون قد حدثت من المسجد الحرام في مكة إلى مسجد الجعرانة، وليس من المسجد الحرام إلى الأقصى في أورشليم – القدس كما هو ثابت وشائع.

٢–تسييس وتهشيش العلاقة بين الإسلام والمسلمين بالقدس والمسجد الأقصى واعتبار وجود الأقصى مفتعلاً وطارئاً ومجرد بناء اقتضته ظروف سياسية صراعية خلاصتها هي محاولة الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان صرف الناس عن الحج إلى مكة التي سيطر عليها عبد الله بن الزبير ببنائه قبة الصخرة، وإهدار السياق التاريخي للأحداث وخاصة بناء قبة الصخرة في زمن عبد الملك بن مروان وإهمال الاحتمال الراجح جداً الذي مفاده أن يكون عامة المسلمين قد ألفوا زيارة المسجد الأقصى بعد انقطاع الطريق إلى مكة بسبب الحرب بين الأمويين وابن الزبير، وهو أمر طبيعي وشائع يحدث في حالات استثنائية كهذه، بل لا يزال المسلمون يفعلونه حتى في عصرنا حتى إذا كان بوسعهم الحج إلى مكة بسهولة ويسر.

إن رواية التشكيك في نيات عبد الملك بن مروان لم ترد – كما يخبرنا د. عدنان إبراهيم – في المصادر الإسلامية من العهد الأموي الذي حدثت فيه الحادثة، بل قال بها بعضهم في العصر العباسي والمملوكي المتأخر، فهل يعقل أن يسكت مؤرخو العصر الأموي وهم بالمئات ولم يتركوا صغيرة وكبيرة لم يدونوها ويشرحوها، وقد دفع بعضهم حياته ثمن حريته وإيمانه الديني عن هذه الحادثة لو أنها كانت تنطوي على تجديف أو هدم لأحد أركان الإسلام وهو الحج إلى مكة واستبداله بالحج إلى بيت المقدس؟ أما المصدر الوحيد الذي روى هذه القصة وفصل في روايتها، فهو المؤرخ أبو العباس أحمد اليعقوبي المتوفى سنة ٢٨٤ هـ الموافق سنة ٨٩٧م، وفي رواية أخرى سنة ٢٩٨ هـ، أي أنه من المتأخرين عن الحادثة وعن عصر ابن مروان المولود سنة

٢٦هـ والمتوفى ٨٧هـ أكثر من قرنين ونصف. وقال – اليعقوبي – ما معناه، إن ابن مروان، لما سيطر ابن الزبير على الحجاز ومنه مكة، منع الناس من الحج إليها وأمرهم بالحج إلى بيت المقدس، وبنى مسجد قبة الصخرة وأمر الناس بالطواف حولها وجعل لها سدنة وكساها بستائر من الحرير. هذه الرواية المفردة لم يقل بها أو يوردها في كتابه أي من كبار المؤرخين المسلمين كالطبري الذي كان مجايلاً لليعقوبي وقد فصل في أحداث الخلاف بين ابن مروان وابن الزبير تفصيلاً مسهباً، ولا البلاذري ولا غيرهما. الوحيد الذي كرر روايتها هو سعيد بن البطريق وهو مؤرخ أرثوذوكسي مصري من الإسكندرية توفي سنة ٣٢٨ أي بعد وفاة اليعقوبي بأربعة وأربعين عاماً. والسؤال هو: لماذا لم ترد رواية اليعقوبي في كتب الطبري والبلاذري وغيرهما بتاتاً، أو أنها وردت بصيغة مقتضبة ليس فيها المعاني الواردة في رواية اليعقوبي والمنافية لثوابت الدين الإسلامي بجميع مذاهبه لأنها تمنع المسلمين من أداء ركن من أركان الإسلام الخمسة هو الحج إلى بيت الله الحرام في مكة؟

٣–جعل الوجود العربي والفلسطيني والإسلامي والمسيحي طارئاً وغريباً في القدس التي ستعود – بموجب منطق وحملة د. يوسف زيدان وأمثاله – إلى الصهاينة «الإسرائيليين» المعاصرين باسمها «أورشليم»، رغم أن غالبيتهم الأشكنازية الخزرية لا ترتبط بأي صلة لا بالعبرانيين الجزيريين القدماء، ولا بأورشليم القدس، ولا بأرض فلسطين. حتى كلمة القدس بوصفها اسم علم لمدينة القدس التي بناها اليبوسيون الكنعانيون قديماً وسموها «أورشليم، أورسالم» لم تكن ذائعة في صدر الإسلام، ففي العهدة العمرية ورد اسمها الروماني «إيلياء»، ويعتبر المؤرخ العربي المسلم محمد بن جرير الطبري من أهل القرن الهجري الثالث الهجري، من أوائل من استعمل هذا الاسم علماً للمدينة في قوله في معرض الحديث عن جالوت: «وكانا إذا جاءت النساء يصلين في القدس يتشبثان بهن». وردت في قوله: «فسارت البقرتان سيراً سريعاً حتى إذا بلغتا القدس كسرتا نيريهما». ثمة دليل آخر أقدم من هذا، يعود إلى القرن الأول الهجري، فقد ورد اسما «القدس» و«بيت المقدس» في تفسير مجاهد بن جبر المولود سنة ٢١هـ والمتوفى سنة ١٠٤ للهجرة. وفيه يرد الاسمان في مواضع كثيرة نكتفي منها بالأمثلة التالية التي أورد بعضها الباحث الفلسطيني د. عدنان إبراهيم في ردوده الرصينة والمحترمة على د. يوسف زيدان، التي نشرها في تسجيلات فيديو وأضفتُ إليها ما أضفت من توثيقات ونصوص:

–تفسير مجاهد عبارة (وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ) وهي جزء من الآية ٥٨ من سورة البقرة، وفي تفسير كلمة «الباب» فيقول مجاهد، هو «باب إلياء بيت المقدس أمر قوم موسى أن يدخلوا الباب سجدا، ويقولوا: حطة...».

وفي سيرة ابن إسحاق المولود سنة ٨٥ هـ، المتوفى ١٥١ هـ، ورد اسم «بيت المقدس» مرّات عدة، خصوصاً في مواضع الحديث حول الإسراء. ومن تلك المواضع ما قاله ابن اسحاق مباشرة ومنه قول النبي في الرواية: «ثم جئت بيت المقدس فصليت»، وقوله: «ولما فرغت مما كان في بيت المقدس...». أما في ما نقله ابن هشام في سيرته، التي يمكن اعتبارها إعادة كتابة وتهذيب لسيرة ابن إسحاق، وهو كثير جداً، نذكر منه قوله: «وقال ابن إسحاق، ثم أسري برسول الله من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وهو بين المقدس من إيلياء وقد فشا – في

النسخة المغربية من سيرة ابن إسحاق يرد الفعل بالألف المقصورة: فشى، والأصح بالألف الممدودة – الإسلام بمكة في قريش وفي القبائل كلها» (سيرة ابن هشام).

–وفي «الموطّأ» لمالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩هـ وردت أسماء «القدس» و «بيت المقدس» و«المسجد الأقصى» مرات عدة خصوصاً في حديث «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»، وهو حديث صحيح وثابت، ممن رواه الإمام علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو بُصرة الغفاري وآخرون.

–مسند الإمام عبد الله بن المبارك المتوفى سنة ١٨١هـ، وفيه وردت أسماء «القدس» و«بيت المقدس» والمسجد الأقصى مرات عدة.

–كتاب «الأم» للإمام الشافعي المولود سنة ١٥٠هـ المتوفى ٢٠٤. ومن مواضع ذكر القدس وبيت المقدس فيه باب من نذر أن يحج إلى «بيت المقدس» و«باب استقبال القبلة».

إنَّ كل هذه الأدلة الموثقة بأسماء المصادر وأرقام الصفحات تقدم رداً داحضاً وقوياً على «التحدي» الذي أطلقه يوسف زيدان وقال فيه ما معناه إنه يتحدى من أي كان أن يأتيه بدليل مكتوب من التراث الإسلامي يثبت أن اسم القدس أو بيت المقدس ورد في أي كتاب قبل سنة ٢٥٠ هجرية، قد أصبح هباء ولا معنى له.

إن د. يوسف زيدان نفسه استدرك بعد ردود د. عدنان إبراهيم وغيره عليه، فاعترف أنه أخطأ باستعمال كلمة «يتحدى» وكان عليه أن يقول إنه «يتمنى»! ولكن ردوده اللاحقة أثبتت أنه معاند ولم يراجع رأيه البحثي أو يتراجع عنه، بل أصر عليه، وقدم رداً بالغ السذاجة لشديد الأسف، وقد يشعر المرء بالحرج الشديد من إيراده ونسبته إلى باحث يحمل شهادة الدكتوراه في الإسلاميات، إذ قال، وسأنقل كلامه حرفياً من تسجيل فيديو له، «لنفترض أنه – د.عدنان إبراهيم –دمر كلامي خالص، وأنني كنت غلطان مائة بالمائة فهل استرد هو القدس؟».

هل هذا كلام علمي أو نصف علمي أو حتى شبه علمي ينطق به باحث رصين؟ أما القائمة الطويلة من الأدلة والمصادر التي ذكرها د. عدنان إبراهيم وآخرون في ردودهم، فلا يبدو أنها حققت أمنية د. زيدان في العثور على المصادر التي يريدها، فقد رد عليها بحركة التفاف مفادها أن كل هذه الأدلة لم تصلنا كما هي وكاملة بل أعيد نسخها وكتابتها في أزمان لاحقة وأن نقلها ونسخها من أوراق البردي وغيرها إلى الورق قد تم لاحقاً وبشكل لم يكن دقيقاً، فما هو دليله على انعدام الأمانة في النقل والتأليف، ولماذا لا يطبق هو نفسه هذا الشطب على صدقية الوثائق التراثية على مزاعمه واقتباساته المعاكسة!

وأخيراً يمكن لنا أن نتبين تهافت هذه الخرافة أو الفرية المفبركة عن أن الرواية الدينية الإسلامية عن الإسراء إنما وقعت من مكة إلى الجعرانة التي لا تبعد عن الحرم المكي سوى ٢٥ كيلومتراً، فهل تستحق هذه المسافة إسراء إليها بواسطة ما تسميها الرواية الإسلامية «دابة سماوية» اسمها البراق، وهي خارقة السرعة بدليل اشتقاق اسمها من البرق؟

(هذه المقالة جزء من دراسة مطولة ستنشر كملحق في كتاب «موجز تاريخ فلسطين منذ فجر التاريخ وحتى الفتح العربي الإسلامي).

إسرائيل تواجه «هول الصدمة»

د. محمد السعيد إدريس ـ الأهرام ـ ٢٠١٨/١٢/٢٥

الإسرائيليون باتوا مضطرين لمراجعة حساباتهم مع الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، وعليهم أن يقرروا هل هذا الرئيس «نعمة لإسرائيل» على نحو ما كانوا مقتنعين بناء على تطابق رؤيته الشديدة مع الرؤية الإسرائيلية ومشروع اليمين الإسرائيلى المتطرف بخصوص ما درج على تسميته «عملية السلام» بدليل أنه الرئيس الأمريكى الوحيد الذى قرر ونفذ رغبة هؤلاء المتطرفين بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، أم أنه «نقمة على إسرائيل»؟.

هذا السؤال أخذ يفرض نفسه بجدية هذه الأيام، ليس فقط بسبب الصراع الحاد الراهن بين الرئيس الأمريكى وبين الكونجرس وهو الصراع الذى يضع إسرائيل فى موقف شديد الصعوبة بين الرئيس والكونجرس ويجعلها بين خيارين معقدين؛ إما أن تكون مع الرئيس وتخسر الكونجرس، وإما أن تكون مع الكونجرس وتخسر الرئيس، لكن هناك أيضاً سببا آخر وهو أن الرئيس ترامب هو الذى استطاع، دون أن يقصد، تعرية زيف إسرائيل من ناحية كونها القوة الإقليمية العظمى فى الشرق الأوسط القادرة على تهديد الجميع، وفرض كل ما تريده.

لقد نجحت إسرائيل، بجدارة، فى أن تروج لأسطورة تفوقها العسكرى وامتلاكها «قوة الردع المطلق»، وحققت نجاحات مبهرة، من الناحية العملية، من جراء ذلك، أبرزها أنها استطاعت أن تلحق الهزيمة المعنوية بجماعات غير قليلة من النخب العربية الحاكمة والمثقفة اقتنعت بمقولة إنه «لا طائل أمام العرب من الاستمرار فى مناطحة إسرائيل»، وإن «إسرائيل قوة لا تقهر»، وبعد هذا كله يجيء الرئيس الأمريكى الآن، الذى اعتبرته إسرائيل «نعمة أرسلتها السماء»، ليبدد كل هذه الأساطير، ويؤكد أمام العالم كله أن إسرائيل «مجرد محميّة أمريكية» عندما أعلن قبل أسابيع قليلة أن السبب الأساسى للوجود العسكرى الأمريكى فى الشرق الأوسط هو «لحماية إسرائيل». لم تفق إسرائيل بعد من هول هذه الصدمة، ولم تستطع بعد أن تتوصل إلى ما يمكن اعتباره «ردا إستراتيجيا» على الرئيس الأمريكي: هل تكذبه وتؤكد أنها قوة إقليمية كبرى بقدراتها وتفوقها الذاتى دون حاجة لعون الآخرين ومن ثم تعرض نفسها لخسارة الدعم الأمريكى الذى هو أصل قوتها، أم تؤكده، ومن ثم تخسر مؤهلات تنافسها على الزعامة الإقليمية. من حظ إسرائيل العاثر، أنها وفى غمرة هذه المتاهة، جاءتها الصدمة الأكبر ومن الرئيس الأمريكى أيضاً، عندما أعلن ترامب قراره الجاد هذه المرة بالانسحاب فعلاً من سوريا. قرار الرئيس ترامب أعلنه الأربعاء (٢٠١٨/١٢/١٩)، وفى اليوم التالى أى الخميس (٢٠١٨/١٢/٢٠)، فاجأ وزير الدفاع الأمريكى جيمس ماتيس رئيسه، بقرار استقالته، قرار ترامب سحب القوات الأمريكية من سوريا أربك الجميع، الأعداء قبل الحلفاء، جاء مباغتاً للأعداء الذين لم يرتق طموحهم إلى هذا المستوى خاصة: روسيا وإيران وسوريا، وتركيا بالطبع، أما الحلفاء فكانت الصدمة هى رد فعلهم. لكن صدمة إسرائيل كانت شديدة القسوة باعتبارها أهم الحلفاء المعنيين بدفع أثمان هذا الانسحاب، فعلى الرغم من أن الوجود العسكرى الأمريكى فى سوريا لم يتجاوز الـ ٢٢٠٠ عسكرى ومدرب، لكن تموضع تلك القوات الأمريكية فى موقع جيو– ستراتيجى فى

شرق الفرات على تماس مع الحدود السورية مع كل من تركيا والعراق، ووجودها الممتد من شرق الفرات فى الحسكة والرقة ودير الزور إلى منطقة التنف بين الأردن وسوريا والعراق، جعل الولايات المتحدة طرفاً محورياً فى الصراع داخل سوريا، وجعلها طرفاً فى تحديد معالم المستقبل السورى خصوصاً فى ظل اعتمادها على وكيل كردى محلى له حيثيته وهو «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) التى تمثل شوكة فى خاصرة الأمن التركي، وعقبة فى طريق السلام أمام المشروع الروسى المدعوم إيرانياً وتركياً، لذلك كان هذا الوجود صمام أمان لحلفاء واشنطن خاصة إسرائيل، وبعض الحلفاء العرب، من منظور تحجيم الدور الروسى فى التسوية السياسية بما يتواءم مع مطالب هؤلاء الحلفاء وشركائهم من فصائل المعارضة السورية، ومن منظور تحجيم النفوذ الإيرانى فى سوريا، وقطع طريق إيران للوصول إلى سوريا ولبنان برياً عبر الأراضى العراقية. لذلك كله وجدت إسرائيل نفسها مرتبكة أمام هذا القرار الأمريكي، وأضحت أمام أحد خيارين شديدى المرارة أما أن تظهر انزعاجها من القرار الأمريكي، وتؤكد بذلك حقيقة أنها فعلاً مجرد «محمية أمريكية» وأنها غير قادرة على حماية أمنها ومصالحها بقوتها وقدراتها الذاتية، وإما أن تتجاهل القرار وتتحمل وحدها صدمة التداعيات والنتائج، ويبدو أن بنيامين نيتانياهو رئيس الحكومة يحاول التوصل إلى خيار ثالث أقل ضرراً لكنه فشل فى ذلك حتى الآن. كل ما استطاع نيتانياهو أن يفعله هو إصدار تصريحات يؤكد فيها عزم إسرائيل على الدفاع عن نفسها والتصدى للنفوذ الإيرانى داخل سوريا، تصريحات لا تحمل أى معنى بتهديد حقيقى لإيران وحلفائها داخل سوريا بقدر ما تؤكد حقيقة الضعف الإسرائيلى وبقدر ما يمكن اعتبارها مجرد طمأنة للمواطن الإسرائيلي. فقد تغيرت قواعد الاشتباك فى سوريا، ولم تعد كما كانت فى الأعوام الماضية بعد أزمة سقوط الطائرة الروسية «إيليوشن ٢٩»، والآن يتأكد ذلك بعد الانسحاب الأمريكي، لأن إسرائيل كانت تراهن على قوة رادعة أمريكية تمنع إيران من الرد على ما تقوم به إسرائيل من اعتداءات. هذا يعنى أن موازين جديدة للقوة سوف تفرض نفسها فى سوريا، ليست فى مصلحة إسرائيل، لكن ليس هذا فقط فتداعيات الانسحاب الأمريكى ليست فقط عسكرية، بل هى أيضاً سياسية وإستراتيجية على ضوء ما يمكن تأكيده من «تفاهمات» أمريكية تركية تتعلق بخلفيات الانسحاب الأمريكي، وباحتمال أن تحل تركيا محل القوات الأمريكية، وما يمكن تأكيده أيضاً من «تفاهمات» تركية– روسية إيرانية تكشفت خلال الاجتماع الأخير لوزراء خارجية الدول الثلاث فى جنيف. وهذا ما يخشاه الإسرائيليون بناء على تخوف الإسرائيليين من أن هذه الخطوة ربما يكون من شأنها «رسم خارطة كتل جديدة فى منطقة الشرق الأوسط تضر بمكانة الولايات المتحدة، وربما إسرائيل».

تداعيات انسحاب القوات الأمريكية من سوريا

د. هايل ودعان الدعجة ـ الدستور ـ ٢٠١٨/١٢/٢٥

يستمر الرئيس الامريكي دونالد ترامب في مفاجآته وانعطافاته الحادة في البوصلة السياسية الامريكية في اتجاهات ومسارات تبعث على الحيرة حد الصدمة في التعاطي مع الاحداث والملفات التي تشغل الرأي العام الامريكي والعالمي، بصورة اربكت حسابات المؤسسات السياسية والتشريعية والامنية والعسكرية في بلاده تحديدا على وقع نهجه المغاير تماما لنهج الادارات الامريكية السابقة، لدرجة ان المتابعين والمراقبين كثيرا ما يجدون صعوبة في فهم مواقفه وتوجهاته حيال القضايا الداخلية والخارجية المختلفة. كما هو الحال بقراره بسحب القوات الامريكية من سوريا، الذي اشر الى عدم وجود استراتيجية امريكية واضحة في سوريا، وان الكثير من المرجعيات في دائرة صنع القرار الامريكي قد وصفته بالخطأ الاستراتيجي الفادح، مما دفع بوزير الدفاع جيمس ماتيس الى تقديم استقالته لاختلافه مع سياسات ترامب، واحتجاجا على هذا القرار ، الذي ستكون له نتائج سلبية على مصالح الولايات المتحدة وتحالفاتها وحضورها الدولي وقيادتها للمنظومة العالمية ومصداقيتها بين حلفائها وامام المجتمع الدولي، لدرجة ان بعض اعضاء الكونجرس سيقدمون مشروع قرار يحث الرئيس ترامب على التراجع عن قراره، الذي رحبت به روسيا، وعزز من سيطرتها في سوريا، وقد اعتبرت بانه سوف يعزز من فرص التسوية السياسية وتشكيل اللجنة الدستورية السورية.

لقد فتح قرار الرئيس ترامب باب التكهنات والتحليلات واسعا لسبر غور تداعياته المختلفة والمثيرة للجدل. عندما رهن الرئيس ترامب قراره بانتهاء مهمة قوات بلاده بهزيمتها لتنظيم داعش، الذي كان السبب في وجودها في سوريا. الامر الذي لم يقنع الساسة والمشرعين والخبراء والمستشارين في الولايات المتحدة وحلفائها، خاصة بريطانيا وفرنسا والمانيا، التي تعتبر بان هذا التنظيم لم يهزم، وان المهمة الامريكية لم تنتهي، وان هذا القرار غير المدروس قد يبعث الحياة في التنظيمات الارهابية ويعيدها الى الساحة وبقوة بحيث تعمد الى ترتيب صفوفها من جديد. وذلك رغم تراجعها ومقتل الكثير من عناصرها وفقدانها العديد من المناطق التي كانت تحت سيطرتها. ومن الاسباب الاخرى التي دفعت ترامب لسحب قوات بلاده، عدم رغبته بان تلعب الولايات المتحدة دور الشرطي في الشرق الاوسط دون مقابل. متناسيا ان المصالح الاستراتيجية والمنافسة على الزعامة العالمية، هي التي دفعت بلاده للعب هذا الدور بهدف توسيع مناطق نفوذها. حيث كانت تقدم المساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية وغيرها لحلفائها لاحتواء خصومها وتعزيز حضورها في المنطقة. دون ان يغفل البعض في الداخل الامريكي تحديدا، اسباب اخرى وراء اتخاذ قرار الانسحاب منها، محاولة الرئيس ترامب صرف انظار الراي العام الامريكي عن الازمات والمشاكل الداخلية التي يعاني منها واثرت سلبيا في شعبيته، والتي منها التوترات والصدامات والخلافات التي اثارها مع الاجهزة الامنية والاستخباراتية والاعلامية والقضائية على خلفية انقلابه على المنظومة القيمية الأمريكية ممثلا بمواقفه السلبية من الهجرة واللاجئين والاقليات خاصة الاقلية

المسلمة، ومنع مواطني بعض الدول الاسلامية من دخول الولايات المتحدة. اضافة الى تشديد الخناق عليه نتيجة التحقيقات التي يجريها المحقق الخاص في التدخل الروسي بالانتخابات الامريكية روبرت مولر.

كذلك فان انسحاب القوات الامريكية حصل قبل ان تحقق هدفها في لجم خطر ايران واحتواء تهديداتها ومنعها من تنفيذ مشروعها البري من حدودها الى لبنان والبحر المتوسط مرورا بالاراضي العراقية والسورية، تماهيا مع حضورها الفاعل والمؤثر في المشهد السوري، مما قد يسهم في تمددها واقترابها من حدود الكيان الاسرائيلي وتهديد امنه من خلال ما تمتلكه من اسلحة متطورة ومنظومة صاروخية دفاعية، واتصالها المباشر بحزب الله وتزويده بالاسلحة المتنوعة، واحتمالية نشر منظومة صواريخ في الساحل اللبناني، واقامة قواعد عسكرية ومصانع صواريخ في سوريا، بشكل قد يؤدي الى تغيير موازين القوى وقواعد الاشتباك واختراق الخطوط الحمراء التي حددها الكيان الاسرائيلي في تعاطيه مع الازمة السورية، حيث سيصبح في مرمى الضربات الصاروخية السورية والايرانية وحزب الله في تكرار ربما لسيناريو اسقاط مقاتلة اسرائيلية اف ١٦ من قبل المضادات السورية وبمساعدة ايرانية.

من جهة اخرى فقد انطوى قرار الانسحاب على تخلي الولايات المتحدة عن الوحدات الكردية ذات التطلعات الانفصالية، ممثلة بقوات سوريا الديقراطية (يغلب عليها الطابع الكردي) وذراعها العسكري وحدات حماية الشعب الكردية الموجودة في شمال شرق سوريا وبالقرب من الحدود التركية، والتي تسيطر على ٣٠ % من الاراضي السورية، بصورة شجعتها على التفكير باقامة كيان كردي على اساس فدرالي من شأنه تقسيم سوريا وتهديد الامن القومي التركي. الامر الذي اربك حسابات هذه الوحدات، التي اعتبرت القرار الامريكي طعنة بالظهر وخيانة لارواح مقاتليها. حتى انها هددت باطلاق سراح اكثر من ٣٠٠٠ سجين من عناصر داعش ردا على القرار الامريكي. اضافة الى انها وجدت نفسها في موقف لا تحسد عليه. فاما الدخول في مواجهة مع القوات التركية التي ابدت استعدادها لشن عملية عسكرية ضدها في منبج وشرق الفرات، وهي العملية التي اعلنت تركيا عن تأجيلها على خلفية قرار ترامب الذي اختار اعادة الدفء لعلاقات بلاده وترميمها مع تركيا، الحليف الاقليمي القوي، بعد ان تدهورت نتيجة الدعم الامريكي للاكراد ، واما ان تتنازل عن المناطق الموجودة تحت سيطرتها للقوات السورية الحكومية، الامر الذي سيجد ترحيبا تركيا كونه سيقوض فكرة اقامة دولة كردية بالقرب من حدودها ويهدد امنها القومي، وهو من الاحتمالات (التنازل) التي قد تكون دفعت بتركيا لتأجيل عمليتها العسكرية شرق الفرات. اضافة الى ان الاوساط التركية السياسية قد اشارت الى ان هذا التأجيل يأتي لتوخي الحذر بسبب شكوك بشأن الوضع في سوريا بعد القرار الامريكي، ولتجنب الفوضى والنيران الصديقة اثناء انسحاب القوات الامريكية، كما صرح بذلك وزير الخارجية التركي مولود جاويش اوغلو، مما اقتضى التريث لفترة لن تكون مفتوحة. اضافة الى احتمال وجود اسباب اخرى قادت الى هذا التأجيل منها التنسيق مع روسيا وايران ومعرفة موقفهما من هذه العملية العسكرية، التي تستهدف ضرب المشروع الكردي.

مبدأ التكلفة: حسابات قرار ترامب بالانسحاب من سوريا

د. مروة نظير ـ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ـ ٢٠١٨/١٢/٢٥

لم يكن قرارُ الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بسحب قوات بلاده من سوريا مفاجئًا؛ إذ كرر على مدار الأشهر الماضية إصدار العديد من الإشارات المؤكدة لنواياه في هذا الصدد، بيد أن اللافت للانتباه هو طريقة إصدار وتنفيذ "ترامب" لقرار سحب القوات الأمريكية من سوريا، والتي أكدت أن "ترامب" لم يستشر الدوائر المعنية بصنع مثل هذا القرار في إدارته، كما أنه لم يقم بالتنسيق مع حلفاء بلاده من الدول الأخرى المشاركين في التحالف الدولي لمحاربة "داعش"؛ الأمر الذي يعني أن التفسير الأساسي لهذا القرار هو شخصية "ترامب"، وتفسيراته الخاصة لحسابات المكسب والخسارة فيما يتعلق بالملف السوري وشبكة علاقات واشنطن في منطقة الشرق الأوسط.

دوافع الانسحاب:

يمكن الإشارة إلى أبرز دوافع "ترامب" لاتخاذ قرار الانسحاب من سوريا في هذا التوقيت فيما يلي:

١- سياسات خفض التكلفة: يرى "ترامب" أن السياسة الأمريكية في ظل رئاسته يجب أن تكون مختلفة عن رئاسة سابقيه من رجال السياسة الذين اهتموا بالدور الخارجي للولايات المتحدة على حساب الأبعاد الاقتصادية التي يجيد التعامل معها باعتباره رجل أعمال في المقام الأول. فمنذ بداية ترشحه للرئاسة، هاجم سياسات الرئيس الأسبق "بوش" التي أدت إلى تورط واشنطن في العراق وأفغانستان، مما كلفها ٥ تريليونات دولار دون أي مكاسب حقيقية، مما تسبب في زيادة ديون أمريكا بلا داعٍ. من ثم يرى "ترامب" ضرورة تقليص الوجود الأمريكي المكلف في الخارج، وتجنب الدخول في أي معارك جديدة أو التزامات تؤدي لتفاقم الديون أو الأعباء الأمريكية.

ومن ثمّ، لم يجد "ترامب" غضاضة في القيام بالانسحاب من كافة الاتفاقيات التي قام بها سلفه "أوباما"، والتي وجد أنها ليست في مصلحة أمريكا، مثل: اتفاقية المناخ، والاتفاق النووي مع إيران، وهناك دلائل على نجاح نهج "ترامب" في هذا السياق مثلما حدث في إدارته ملف كوريا الشمالية، حيث نجحت تهديدات "ترامب" في إرضاخ كوريا الشمالية دون حرب، وهو ما اعتُبِر إنجازًا يُسجَّل لـ"ترامب" شجعه على تجميد خطط إدارة "أوباما" بخصوص الوجود العسكري الأمريكي في العراق وسوريا.

وفيما يخص الملف السوري، فقد سبق وأن أشار "ترامب" إلى أن الولايات المتحدة أنفقت ٧٠ مليار دولار في سوريا، وهو ما اعتبره أمرًا مُسْتَنْكَرًا يجب إيقافه بمجرد تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة، كما عمد "ترامب" إلى توضيح أن الهدف من تواجد القوات الأمريكية في سوريا هو إلحاق الهزيمة بـ"داعش"، وهو ما اعتبره قد تحقق، ومن ثمّ فلا يوجد مبرر لبقاء قواته هناك.

٢- اتجاهات إعادة الانتشار: من ناحية أخرى، يمكن القول إن قرار الرئيس الأمريكي بالانسحاب الميداني من سوريا ربما كان مستندًا إلى اطمئنانه لوجود القوات الأمريكية في دول بجوار سوريا على نحو يسمح لها بالتدخل

في حال اقتضت الحاجة إلى ذلك، فلا تزال هناك قوات أمريكية (في دول مثل: تركيا، والعراق، وقطر)، فضلًا عن أن واشنطن تملك دائمًا خيار تفعيل قواتها الجوية من سفن الأسطول السادس المنتشر في البحر المتوسط.

٣- انخفاض عدد القوات: تجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد الجنود الأمريكيين في سوريا وصل إلى ٢٠٠٠ جندي وفقًا لما أعلنه الكولونيل "روب مانينج" (المتحدث باسم البنتاجون) في ديسمبر ٢٠١٧. ومن ثم رأى بعض المحللين أن الوجود الأمريكي في سوريا لم يكن سوى وسيلة لاستعراض القوة، ولم تكن له مهام قتالية حقيقية، بل تطور وجوده من مستشارين عسكريين إلى قوات صغيرة لتقديم الدعم اللوجستي والمعنوي، وهو ما يسهل تنفيذ الانسحاب، بيد أنه تظل هناك بعض التساؤلات حول مصير قاعدة التنف الاستراتيجية على الحدود بين العراق والأردن.

تقييمات سلبية:

يبدو أن قرار الرئيس الأمريكي فيما يتعلق بسحب قواته من سوريا يعكس غلبة عقلية رجل الأعمال، وتحديدًا فيما يخص آليات صناعة القرار، والتشاور داخل الدوائر المعنية بهذه المسألة في الإدارة الأمريكية. فجاء القرار على عكس رغبة وزارتي الخارجية والدفاع، ولم يحظَ بدعم كبار رجال الكونجرس المؤثرين، كما أن "ترامب" لم يأبه كثيرًا للاعتراضات من داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية والقادة الميدانيين الأمريكيين المعنيين بتنفيذ قرار الانسحاب، وهو ما دفع وزير الدفاع الأمريكي "جيم ماتيس" لتقديم استقالته بعد يوم واحد من قرار "ترامب"، ونشر "ماتيس" فحوى خطاب استقالته بعد اجتماع مباشر مع "ترامب" تحدث فيه الاثنان عن اختلاف الرؤى، لا سيما فيما يخص علاقات واشنطن بحلف شمال الأطلنطي. في أعقاب ذلك، قدّم "بريت ماكجورك" (مبعوث أمريكا الخاص لدى التحالف الدولي لمحاربة "داعش") استقالته من منصبه، وسط تأكيدات بأن "ماكجورك" اعتبر قرار "ترامب" متهورًا ولم يستطع الدفاع عنه أو تنفيذه.

كما لم يقم "ترامب" بالتنسيق مع حلفائه المشاركين مع قواته في العمل الميداني في سوريا، ومن ثمّ أبدت فرنسا وبريطانيا وألمانيا "قلقها من القرار الأمريكي". ففي هذا الإطار، صرح الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" قائلًا، إنه يأسف بشدة للقرار، وإنه يُنتظر من "الحليف أن يكون محل ثقة، وأن ينسّق مع حلفائه الآخرين"، فضلًا عن إشادته باستقالة وزير الدفاع "جيمس ماتيس".

صفقة أمريكية – تركية:

يُشير بعض المحللين إلى أن هناك نوعًا من التوافق بين "ترامب" و"أردوغان" قد حدث في هذا السياق، لا سيما بعد أن قام "ترامب" بالتغريد في موقع تويتر: "لقد أبلغني رئيس الجمهورية التركية "رجب طيب أردوغان" بأنه سيقضي على ما تبقى من "داعش" في سوريا، وهو رجل يستطيع القيام بذلك". إلى جانب الإشارة إلى نية الجانبين توسيع التعاون التجاري بينهما بشكل كبير. ويبدو أن "أردوغان" قد استغل هذه الفرصة للدفاع عن أحد ثوابت الأمن القومي التركي، وهي تلك المتعلقة بملف الأكراد، ورغبته في إيقاف مساعيهم لتأسيس دولة قومية خاصة بهم، سواء في سوريا أو العراق، وهو ما سوف تكون له انعكاسات على أكراد تركيا.

ويدعم هذه الفرضية أن قرار "ترامب" قد أتى مع تنامي حديث تركيا عن عزمها القيام بعملية عسكرية شرق الفرات تستهدف إزالة وجود ميليشيات "صالح مسلم" في المنطقة، وعلى طول الشريط الحدودي السوري مع تركيا.

وبطبيعة الحال، كان من المبرر أن يثير قرار "ترامب" تخوفات وغضب قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ذات الغالبية الكردية، التي كانت الحليف الميداني الأساسي للقوات الأمريكية في سوريا، حيث اعتبرت تلك القوات أن القرار الأمريكي بالانسحاب من شرق سوريا طعنة في الظهر، وخيانة لدماء آلاف المقاتلين من قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب الكردية.

ترحيب روسي:

شهدت السنوات القليلة الماضية توجهًا واضحًا من جانب موسكو للانخراط في الأزمة السورية تبلور بشكل واضح مع مشاركة القوات الروسية في سوريا دعمًا لقوات الرئيس "بشار الأسد". ولعلّ هذا الانخراط الروسي الواضح هو ما يدفع "ترامب" لتجنب الصدام إلى حد الحرب مع روسيا بسبب الخلاف في الملف السوري، وذلك لأن الأخيرة تمكنت من وضع أقدامها العسكرية هناك، وامتد نفوذها إلى البحر الأبيض المتوسط، ولن تقبل بسهولة التفريط في هذه المكاسب، وهو ما يتوازى مع محدودية أهمية المنطقة بالنسبة لـ"ترامب"، ورغبته في تحجيم تواجد قواته بها، والحد من هذه التكلفة. ويرى بعض المحللين أن "ترامب" لا يعارض عودة الجيش السوري إلى المناطق التي يمكن أن تقوم بإخلائها القوات الأمريكية، وفي الوقت نفسه لن تتمكن موسكو من التمدد في المنطقة في سياق التفاهمات الأمريكية–الروسية السابقة مع إدارة "أوباما" بشأن تقاسم التواجد في المناطق السورية، وليس من مصلحة الكرملين خرق هذا التفاهم، وتعريض المناطق التي يسيطر عليها لتقلبات وتبدلات في موازين القوى.

لذا كان من الطبيعي أن ترحب روسيا بقرار "ترامب"، معتبرة أنه سيفتح آفاق التسوية السياسية في هذا البلد، ومتوقعة أن يؤثر إيجابيًّا على تشكيل اللجنة الدستورية السورية، وعلى الوضع في منطقة التنف الحدودية بين سوريا والأردن. كما ترى موسكو أن "الولايات المتحدة بدأت تدرك أن معارضتها للجهود التي تبذلها الدول الضامنة لعملية أستانة (روسيا، تركيا، إيران) في سوريا تضر بالمصالح الأمريكية عينها".

ويرى البعض أن هذا الترحيب الروسي بالقرار الأمريكي ربما يكون مدخلًا لتفاهمات أمريكية – إيرانية – روسية – تركية، بالتوازي مع تسوية الأزمة السورية سياسيًّا، بما يُعيد تشكيل خريطة توازنات القوى في المنطقة في الفترة المقبلة.

التحالفات الدولية ومنطق الشراكة الحركية

السيد ولد أباه ـ الاتحاد ـ ٢٠١٨/١٢/٢٥

قد يكون الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو الزعيم الوحيد الذي رحب بإعلان الرئيس الأميركي ترامب المفاجئ الانسحاب العسكري من الساحة السورية، في الوقت الذي أثار القرار الأميركي اعتراضاً واسعاً لدى الحلفاء الأوروبيين التقليديين للولايات المتحدة.

القرار الأميركي، وإن كان مفاجئاً، إلا أنه يندرج في المنطق الجديد للعلاقات الدولية وفق رؤية القوتين العالميتين الرئيسيتين: الولايات المتحدة وروسيا، والتي أثبتتها الأحداث والتحولات الأخيرة، في ما وراء الجدل السياسي والإعلامي المتشعب في الصحافة الغربية حول عودة الحرب الباردة وتجدد الصراع القطبي السابق.

فعلى الرغم من النغمة العدائية التقليدية لروسيا في الخطاب السياسي والإعلامي الأميركي داخل دوائر صنع الرأي والقرار، وفيما وراء الإشاعات حول الدور الروسي وتدخلاته في الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة (عام ٢٠١٦)، فإنه لا مندوحة عن الإقرار بأن الرؤية الدبلوماسية لترامب وبوتين متماثلة في النظر إلى طبيعة العلاقات الدولية من منظور الأولوية القومية على حساب التحالفات والشراكات الثابتة، بما يقرِّب أحياناً بين الدولتين الكبيرتين وفق مسارات ظرفية متبدلة ومعقدة في أغلب الأحيان.

ومن أهم نقاط التقارب بين البلدين الاختلاف مع الأجندة الأوروبية التي لا تزال تحكمها القيم الليبرالية للعلاقات الدولية الموروثة عن النظام الدولي السابق. فإذا كانت روسيا بوتين قد أنهت مسار الاندماج في المنظومة الأوروبية الذي بدأ في عصر الرئيس السابق «بوريس يلتسين»، إلى حد القطيعة الكلية مع دول الاتحاد الأوروبي بعد ضم روسيا إقليم القرم الأوكراني في عام ٢٠١٤، فإن ترامب أظهر في مناسبات عديدة، منذ تسلمه للحكم، تنصل بلاده من دور الراعي الممول للشراكة الأطلسية، ومن زعامة «العالم الحر»، حسب الاصطلاحات الأميركية التقليدية والتي تنحدر من موروث الحرب الباردة.

لا يتعلق الأمر بتغير جوهري في الخيارات الأيديولوجية والفكرية في فلسفة العلاقات الدولية، بقدر ما يتعلق بالمقاربات والصيغ العملية للشراكة والائتلاف في عالم اليوم.

ولقد سبق لوزير الدفاع الأميركي الأسبق «دونالد رامسفلد» التعبيرَ عن هذا التحول خلال حرب غزو العراق في عام ٢٠٠٣، والتي وقفت ضدها أطراف أوروبية شريكة للولايات المتحدة في الحلف الأطلسي (فرنسا وألمانيا)، وذلك بقوله إن عالم اليوم لم يعد يقبل صيغة واحدة ثابتة للتحالف، بل إن طبيعة المهمة هي التي تحدد نوع التحالف ومكوناته.

ومع أن الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما عاد إلى سردية الشراكة الأطلسية وائتلاف العالم الليبرالي الحر، إلا أن عدة مؤشرات من بينها فكرة الدفاع الأوروبي الموحد التي رجعت بقوة في الأشهر الأخيرة، بيَّنت أن التحول القائم أصبح خياراً لا محيد عنه.

روسيا بدورها وجدت في نهاية الحرب الباردة وتحلل حلف «وارسو» الذي جمع بين دول العالم الاشتراكي السابق، فرصةً غير مسبوقة لتحرير وتسهيل حركتها الدبلوماسية، بما عبر عنه الباحث السياسي الروسي «سرغي كاراغانوف» بقوله إن روسيا كسبت الكثير بتملصها من التحالفات المكلفة التي كانت تقيد حركتها وتفرض عليها توازنات صعبة مع أوروبا الغربية التي أصبحت مضطرة لتحمل هذه التكاليف الباهظة بنفسها.

وكما أن نقطة انطلاق ترامب هي القول بأن الولايات المتحدة لم تعد مستعدة لتوفير المظلة الأمنية المجانية لأوروبا، وذلك بالنظر إلى أن مصالحها الحيوية لم تعد متوقفة على المجال الحيوي الأوروبي الذي استقل عملياً عنها وأصبح في بعض الأحيان قوة منافسة لها.. فإن الرؤية التي يصدر عنها بوتين هي أن الدور الروسي الجديد يجب أن يتمحور حول حماية وتحصين العالم الروسي بمفهومه الاستراتيجي والحضاري وامتداداته الإقليمية الأوروآسيوية، بما يعني أن الولايات المتحدة ليست خصماً تلقائياً لروسيا ولا عدواً أيديولوجياً دائماً (كما كانت نظرة روسيا السوفييتية).

لقد بين عالم السياسة الفرنسي «برتراند بادي» أن فكرة الحلف الدولي الثابت تعود للقرن التاسع عشر والنظام الوالستيفي للعلاقات الدولية، وهي فكرة تقوم على محددين هما: العدو الثابت، والزمنية الطويلة للعلاقات الدولية، بما مكن من مأسسة الشراكة الدولية في منظومات ثابتة خلال الحرب الباردة حين كانت قسمة العالم جلية وواضحة.

أما اليوم فقد تبدلت المعادلة، فلم يعد لمفهوم العدو دلالة في عالم شديد الترابط، أصبحت فيه المخاطر كثيفة ومتنقلة ومتقلبة، كما أن الزمن السياسي غدا قصيراً لا يثبت على حال. ومن هنا التغير الدائم للمواقف والتحالفات، بحيث إنه لم يعد للنظام الدولي منطق نسقي مستقر وثابت.

في هذه المعادلة الجديدة، تنفتح آفاق وإمكانات واسعة للقوى الإقليمية التي لا تجد نفسها مضطرة للالتزام بشراكة ضاغطة ومقيدة، بل هي قادرة على الاستفادة من الحركية السيالة والمرنة للنظام الدولي.. وذلك هو الدرس الذي يحتاج العرب اليوم لتأمله في وضعهم الحاضر، اتساقاً مع طبيعة العلاقات الدولية الجديدة.